الفصل السادس

ماليزيا

الحصالة المحطَّمة

ليس ثمة قادةٌ في العالم الإسلامي أظهروا حنكةً في تسخير الحج لطلب السلطة والثروة أكثر مما أظهره قادةُ ماليزيا. فقد استطاعوا رعايةَ وكالة الحج الماليزية بعناية بحيث باتت تجربةً ممدوحةً عالمياً لدفع الرأسمالية الحديثة قدماً بمساعدة القيم الدينية المتوارثة. ذلك أن الحج لا يشجِّع التطوُّرَ الاقتصاديَّ فحسب، بل يساعد الساسةَ الماليزيين المعتدلين من أحزاب الوسط في السيطرة على شركائهم الصينيِّين في الحلف الحاكم وإضعاف جاذبية المنافسين الإسلاميين المتطرِّفين.

على أن التفوُّق السياسي الذي أتاح لوكالة الحج النجاح والازدهار نحواً من أربعين سنة هو نفسه ما يعطِّلها اليوم؛ فقد غدت هذه المؤسسةُ أداةً فعالةً للنُّخبة الماليزية المسيطرة إلى درجةٍ تفاقمت معها ذاتُ النزاعات العِرقية والطبقية والإقليمية التي تجتاح البلاد برمَّتها.

سوق الحج يصبح غير مؤات

بدأ ما يسمونه تابونغ حجي Tabung Haji (ويقابله بالإنكليزية الأمريكية "حصالة الحج") حُلماً يراود خبيراً اقتصادياً ماليزيّاً رغبَ في إيجاد

طريقةٍ للمزارعين الكهول لادِّخار أموالهم بقصد الحج، دون أن يضطرُّوا إلى بيع أراضيهم لهذه الغاية والعودة إلى أوطانهم فقراء معدمين. ففي سلسلةٍ من مقالاتٍ مشهورةٍ نُشِرت في خمسينيات القرن الفائت، رأى البروفسور أونكو عزيز Ungku Aziz أنه في الوقت الذي يلاحظ فيه فقراءُ المسلمين مدَّخراتهم السنوية وهي تتنامى يقوم الخبراء الماليون القائمون على هذا المشروع بتثمير رأس المال في مشروعاتٍ ماليزيةٍ ربما ضاهت التحكُّمَ الصينيَّ والأجنبيَّ في الاقتصاد. وتصوَّرَ المشروعَ شكلاً من الأعمال المصرفية الإسلامية التي تنأى بنفسها عن التعامل بالفائدة، حيث يقتسم المودِعون والمقرضون الأرباح - وأحياناً الملكية - على أساسٍ من الشراكة[1].

أُطلقَ مشروعُ صندوق الحج سنة 1963؛ وفي سنة 1969 اندمجَ مع هيئةٍ أخرى لخدمات الحج أقدم منه، ليؤلِّفا معاً نواةً لمؤسسة حصّالة الحج (تابونغ حجي). وانسجمت أعمالُ المؤسسة تماماً مع السياسة الاقتصادية الجديدة التي وُضعت للتعويض عن المشكلات والمظالم الماليزية التي أشعلت فتيلَ أعمال الشغب العِرقية في البلاد سنة 1969. ولم يمضِ زمنٌ طويل إلا وتطوَّر صندوق الحج إلى واحدةٍ من أكبر الشركات القابضة في ماليزيا. واليوم تتَّخذ الوكالةُ مقرّاً لها في قمة ناطحة سحابٍ أنيقة أنشأتها الوكالةُ لنفسها بحيِّ التسوُّق في كوالا لومبور. والبناء صرحٌ سامقٌ ذو شكلٍ أسطوانيٍّ مقعَّرٍ ذاهبٍ في السماء، يُخَيَّل إلى الناظر أنه أعلى بكثيرٍ من ارتفاع الطبقات الخمس والثلاثين التي تؤلِّفه. وهو إلى جانب ذلك مَعْلَمٌ متميِّز يظهر في الإعلانات التجارية التلفزيونية طوال شهر رمضان ومواسم الحج، وتصوِّره الرسومُ الحاسوبيةُ على الشاشة بخطوطٍ تدور ببطءٍ لترسم شكلاً برجياً ثلاثيَّ الأبعاد، ثم يتحوَّل بحركةٍ فنيةٍ رشيقة إلى ما يشبه حصّالة نقودٍ رمزيةً على سطح مكتب، تغري خيال المشاهد بقذف قطعٍ نقديةٍ فيها.

وغنيٌّ عن البيان أن المسلمين الماليزيين يأتمنون صندوقَ الحج بما هو أكبر بكثيرٍ من قطعٍ نقديةٍ صغيرة. وتشير الإحصاءات إلى أن ما يزيد على

أربعة ملايين مسلم – أي قرابة نصف عدد السكان الراشدين – هم مدَّخِرون في هذا الصندوق، وتتجاوز مدَّخراتهم 10 مليارات رينغيت ماليزي (أي نحو 2.64 مليار دولار) معظمها مستثمَر في ثلاثين شركةً مساندِة ومشروعاً مشتركاً، وتتوزَّع على مختلف الصناعات الماليزية الرئيسية كالمطاط ومزارع النخيل والكاكاو، والمنتجات الغذائية والعقارات والمنسوجات والإسمنت ومواد البناء والكيماويات والأسمدة والإلكترونيات ووسائط الاتصال، والنشر والإعلان والمواد الصيدلانية[2].

على أن هذا المشروع فَقَدَ اليوم معظمَ البهاء الذي واكبَ بداياته الخلاّقة. ومع أن سائر العالم الإسلامي ما زال ينظر إليه على أنه مشروعٌ رائد في إدارة الحج، فقد بدأ الماليزيون يفقدون افتتانهم بالوكالة منذ زمن؛ ويتجلى الفارق بملاحظة أن مقرَّ وكالة الحج أوّل ما افتُتح للعمل كان أعلى بناءٍ لا في ماليزيا وحدها، بل في العالم الإسلامي كلِّه. أما اليوم فإن هذا الصَّرح الشاهق لا يكادُ يُلحظ في الصور الفوتوغرافية الجوّية للمدينة، بل تحجبه عدة مبانٍ برجيَّةٍ لمصارف وفنادق ومجمعاتٍ إداريةٍ تعود إلى أقطابٍ أكبر نفوذاً في المنظومة الرأسمالية الماليزية. ومع ذلك فمازالت الطبقةُ العليا من البناء تطلُّ على مناظر خلاّبةٍ حقّاً لسلسلة الجبال الشمالية الشرقية، إلا أن تلك المناظر – على جمالها – باتت كدرةً في عيون البيروقراطيين الدينيّين العاملين هناك. وأذكر أنني عندما أبديتُ إعجابي بمشاهد مرتفعات غينتينغ Genting Highlands في ولاية باهانغ Pahang المجاورة سارعَ مضيفي إلى تنبيهي إلى أنني لا أرى الصورة كاملةً أمامي، وأردف قائلاً: "إنه ليس مكاناً مناسباً للمسلمين؛ فثمة نادٍ ليليٌّ في الجوار حيث القمار مازال جائزاً بحكم القانون".

وما هو إلا أن سمعتُ أن مناوئي الحكومة في شتى أنحاء ماليزيا يطلقون انتقاداتٍ على نمطٍ واحد للمشروع نفسه، زاعمين أن ليس حريّاً بالمسلمين أن يوظّفوا أموالهم في هذا المكان لأن الدولة تعهد بها إلى جهاتِ مضارَبةٍ خاصة

تقامر بمدَّخرات الناس[3]. وعلى مدى سنوات والقائمون على المشروع ينكرون هذه الادِّعاءات جملةً وتفصيلاً، ويؤكِّدون أن الاستثمارات كلَّها تديرها لجنةٌ ماليةٌ دائمة يقتصر أعضاؤها على شخصياتٍ إداريةٍ مدنيَّةٍ مرموقة، وعلى ثلَّةٍ من العلماء المسلمين. ومع ذلك، وبحلول سنة 2002 ترنَّحت الوكالةُ تحت وطأة فضيحةٍ كبيرةٍ بدت وكأنها تثبت صحةَ أسوأ ما زُعم من سوء إدارةٍ مالية.

وقد أقرَّت وكالةُ تابونغ حجي بأنها خرقت القوانين الناظمة لسياستها عندما قامت بتحويل مبلغٍ يتجاوز 52 مليون دولار إلى إدارة صندوقٍ خاص خسرت 20 مليون دولار منه على الأقل في مشروعات غير مأمونة تتضمَّن الاتِّجار بالعملة الأجنبية[4]. ولئن كانت الفضائحُ المالية ليست من الأمور المستهجنة عموماً في ماليزيا، فإن هذه الفضيحة بالذات أحدثت صدىً كبيراً؛ فخرجت الصحافةُ - حتى الحكومية منها - تقطر سخطاً وحنقاً، وأجمعت الآراء على أن الوكالة لا بدَّ أن تلتزم بمستوى أعلى من سواها من شركات الاستثمار لأن أموالها ليست مجرَّد مجتَمعٍ عاديٍّ للمدَّخرات، بل محلَّ ثقةٍ وائتمان يعوِّل عليه كلُّ مسلم. وفي حين ذهبت افتتاحياتُ الصحف تصوِّر الخسارةَ على أنها خروجٌ عن التزام الدولة بمنهج الإسلام فضلاً عن سوء كفاءةٍ مهنية، تعهَّد رئيسُ الوزراء الدكتور مهاتير محمد ونائبه عبد الله بدوي شخصياً بتنظيف المؤسسة ومقاضاة شركة الاستثمار لدفع تعويضات[5].

والواقع أن مشروعَ وكالة الحج قد واجه من قبلُ عقباتٍ كثيرةً كانت تهدِّد تطوُّرَه بل حتى وجوده. فمع أن إجماليَّ العوائد على الاستثمارات كان في ارتفاعٍ مطّرد، كانت الحصيلةُ النهائية للأرباح متواضعة قياساً إلى معايير أسواق رؤوس الأموال الماليزية المزدهرة. في عقد التسعينيات الماضي انخفضت حصص الأرباح السنوية إلى قرابة 6 بالمئة - وهذا أقلّ بكثير من عوائد المشروعات الخاصة، لاسيما تلك التي تستفيد من الاستثمار الأجنبي والتقانة الخارجية.

ويعاني مشروع وكالة الحج (تابونغ حجي) حالياً من موجةٍ عنيفةٍ من الاحتجاج من المدَّخِرين فيه أنفسهم، إذ يستجيب الحجَّاجُ المأمولون للأرباح الضعيفة عادةً بأساليب هادئةٍ وفاعلة في الوقت نفسه. فالأعداد المتزايدة من المودِعين من شأنها أن تلغي دفع مبالغ نقديةٍ كبيرةٍ مقدَّماً، إذ يكون من الأجدى للمدَّخرين أن يثمِّروا أموالهم في مشروعاتٍ أعلى ربحاً ويستمرّوا كذلك إلى ما قبل انعقاد نيَّتهم على السفر إلى مكة المكرمة بعامٍ أو عامين. عندئذٍ يودعون المبلغ المكافئ لأقساطٍ عديدةٍ في حسابٍ لوكالة الحج في الوقت المناسب الذي يؤهِّلهم لنيل حسمٍ ماليٍّ على رحلة الحج. وقد وُجد أن مثل هؤلاء الحجاج يرفعونَ الأرباحَ القصيرة الأمد، التي تحقِّقها وكالةُ الحج من خدمات السفر، إلا أنهم يوهنون دورها - الواهن أصلاً - كجهةٍ قائمةٍ على مشروعٍ وطني.

وثمة خطر أكبر يتهدَّد مشروعَ وكالة الحج، وهو القيود المفروضة على أعداد الحجيج التي يستطيع المشروعُ إيفادهم إلى مكة المكرمة. إن النظام الدولي القائم على الأنصبة النسبية قد جمَّدَ سوقَ الحج في ماليزيا فجأة، فضيَّق على الوكالة أضخمَ دخلٍ ماليٍّ لها قبل استحقاق استثماراتها الأخرى بما يمكِّنها من استيعاب التزايد المستقبلي. وإذ أدرك المشروعُ أن نظام الأنصبة النسبية سيولِّد عجزاً سريعاً في التمويل، فقد دخل في معركةٍ حاميةٍ لكنها خاسرة بهدف اقتناص استثناءات، وإقناع المملكة العربية السعودية بتأجيل تطبيق هذا النظام. وقد وافق السعوديون في أوائل عقد التسعينيات الماضي، ولمدةٍ وجيزة، على أنصبةٍ إقليميةٍ غير معهودةٍ لمنطقة شرق آسيا كلِّها أتاحت لجيران إندونيسيا الاستفادة من حصصٍ غير مستعملة أضافتها إلى نصابها الضخم البالغ 180.000 حاجّ. وأتاح ذلك للدول الصغيرة والغنيّة، مثل ماليزيا وسنغافورة وبروناي، الاستمرار في إيفاد حجّاجها بمعدَّلاتٍ تتجاوز الخطَّ الدليليَّ العالميّ القاضي بألف حاجٍّ من كل مليونٍ من السكان.

إلا أن سوهارتو، وبحلول سنة 1993، بادر إلى توسيع دائرة الحج الإندونيسي بحيث باتت قريبةً من الحدود العددية، وانسحبت جاكارتا من الاتفاقية. وفي تلك السنة أصرَّت المملكة العربية السعودية على تطبيق نظام الأنصبة النسبية على ماليزيا وسنغافورة أوَّلَ مرَّة، غير أنها لطَّفت من وقع قرارها ذاك بأن سمحت لكلتا الدولتين بتقدير نصابيهما من الحجاج وفقاً لعدد السكان الإجمالي لا وفقاً لعدد السكان المسلمين (الذين لا تتجاوز نسبتهم 55 بالمئة في ماليزيا و17 بالمئة في سنغافورة). وبذلك حقَّقت ماليزيا معدَّلاً في الإقبال على الحج بلغ مِثْلَي المعيار الدولي. ومع ذلك فقد تلاشى نشاط مشروع تابونغ حجي بنسبةٍ تناهز 40 بالمئة بين عشيةٍ وضحاها، إذ تُبيِّنُ الإحصاءاتُ أن الحج الماليزي، بعد أن بلغ ذروته بما تجاوز 43.000 حاجّ عام 1992، انخفضَ إلى 24.000 عام 1994 وإلى 25.000 عام 1995[6](الشكل 1-6).

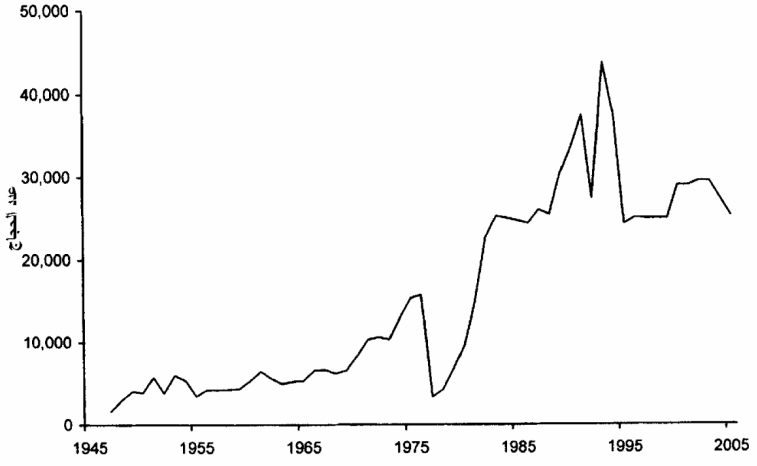

الشكل 1-6 تنامي الحج الماليزي ما بين عامي 1947 - 2004

وتستجيب ماليزيا لنظام الأنصبة على مضض، وتعدُّه قراراً جماعياً ملزِماً من منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي الوقت نفسه تواصل وكالةُ الحج الضغطَ على السعوديين لإجراء تنازلاتٍ أخرى تستفيد منها لتذليل الصعوبات

التي تمر بها. وعلى حين يحاول القائمون على إدارة الحج الماليزي اجتنابَ المنازعات العلنية التي قد تسيء إلى علاقات العمل مع المسؤولين السعوديين وتعرِّضها للخطر، فهم مشفقون من أن المملكة العربية السعودية تبدي استعداداً كبيراً للتضحية بمصالح ماليزيا استمالةً لإندونيسيا للدخول في حلفٍ مناهضٍ لإيران.

يلاحظ الزائر إلى مقرِّ وكالة الحج جوّاً من الاستياء من المملكة العربية السعودية، ولاسيما في الغرف الحزينة التي خُصِّصت لإحياء ذكرى الحجاج الماليزيين الذين قضوا في كارثة النفق في حج عام 1990. يُذكَر أن من العدد الإجمالي للضحايا البالغ 1426 حاجّاً كان ثمة 150 من الماليزيين عُلِّقت صُوَرٌ فوتوغرافيةٌ لجثثهم المشوَّهة خلف صفٍّ طويلٍ من ستائر سوداء تواري المشهد عمَّن لا يقصد رؤيته. وكثيراً ما يُرى الحرس وهم يفتحون الستائر ثم يطرقون هامسين بالدعاء، وبعد ذلك يذكرون أن أشلاء الضحايا قد استُخرجت من بين أكوامٍ ضخمةٍ من الجثث التي جمعتها الجرَّافاتُ وألقت بها كيفما اتفق على مداخل النفق.

ولما أيس المسؤولون في الوكالة من إقناع المملكة العربية السعودية وإندونيسيا بإيجاد حلٍّ لمسألة الأنصبة، حاولوا أن يدعموا موقفهم باستصدار قانونٍ جديد يتيح لهم إحكام سيطرتهم على رحلات الحج. وفي ضوء التعديلات الجديدة يقضي قانون الوكالة بأن يسجِّل جميعُ الحجّاج لدى برنامج الحكومة مباشرة أو عن طريق وكلاء سفرٍ معتمدين. إلا أن هذه الإجراءات كان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية، فقد قوبلت بالهزء والاستخفاف في أنحاء البلاد إلى حدٍّ يصعب معه تصوُّر وضعها موضع التنفيذ بصورةٍ فاعلة. لقد وُجد أن من العبث دعم قانونٍ يبيح للدولة أن تمارس احتكاراً دَرَسَ رسمُه وتقادمَ عهده.

صحيحٌ أن هذا المشروع قد صَنَعَ واحدةً من أحدث إدارات الحج وأرجاها نفعاً في العالم، إلا أنه ولَّد ظاهرةً خطيرةً هي ظاهرة الحجّ غير

النظامي، فهناك من المسلمين مَنْ يصرّون على أداء الحج بالطريقة التي أدّاه بها أجدادُهم، حتى ولو ترتَّب على ذلك الخروج على القوانين الماليزية والسعودية. وتقدِّر وكالاتُ السفر وجهاتُ الحج الرسمية أن ماليزيا توفد 10.000 حاجّ على الأقل إلى مكة سنوياً بطريقةٍ غير مشروعة، ويعني ذلك أن من كلِّ ثلاثة حجّاجٍ ماليزيين ثمة حاجٌّ مخالفٌ للقانون.

ومن المعروف أن معظم الحجاج المتسلِّلين يَفِدون إلى المملكة العربية السعودية قبل موسم الحج ببضعة شهور، وفي الغالب لصيام شهر رمضان. وهم لا يدخلون بتأشيرات حجّ بل بتأشيرات عمرة - وهي "الحج الأصغر" الذي يمكن أداؤه في أيِّ وقتٍ من السنة. وما يحدث هو أنه عند انتهاء أجل التأشيرة لا يعودون إلى أوطانهم، بل يمكثون متوارين في منازل أشخاصٍ ماليزيين مقيمين في أماكن منعزلة من المملكة تتوفر فيها وكالات السفر، أو ينخرطون مع حشود الوافدين من الخارج الذين تغصُّ بهم مكةُ المكرمة قبيل موسم الحج. ولا يتعرَّض هؤلاء الواغلون إلى خطرٍ يُذكر في مكةَ أو في ماليزيا ما داموا يحرصون على البقاء بعيداً عن الأنظار، في حين تغضُّ السلطاتُ السعودية الطرفَ عنهم ما لم يَعْثر بهم حظُّهم فيقعوا في مشكلات. وحتى إن حصل ذلك فإن أقصى ما يتعرَّضون له هو إجبارهم على مغادرة البلاد، بل ربما تولَّت السلطاتُ السعوديةُ تكاليفَ ترحيلهم إلى أوطانهم فيما لو كانوا فقراء أو مرضى[7].

وتستنكر السلطاتُ الماليزيةُ بالطبع مثل هذه التجاوزات، إلا أنها لا تفعل الكثير لمنع حدوثها أو لإنزال العقوبة الرادعة بالمخالفين. ومع ذلك فإن كلَّ حاجٍّ غير نظامي - في ظلّ نظام التحصيص الجديد - يفسح مجالاً لقبول شخصٍ آخر ما كان له أن يُقبَل في الأحوال العادية، بل كانت وكالة تابونغ حجي ستردُّ طلبه. إضافةً إلى ذلك يحقّ للحكومة أن تدّعي أن فيضَ الحجاج المتسلِّلين بحدّ ذاته يؤكِّد أن لماليزيا مآخذ حقيقية على نظام الحج الحالي.

إن تراجع فعالية وكالة الحج هو نتيجةٌ لعدة عوامل: اقتصادية وثقافية وسياسية. وتسعى الحكومةُ إلى الحدّ من الحج المتكرِّر عن طريق فرض ضرائب إضافية على كل من حصلَ سابقاً على تأشيرة حج، وتتزايد قيمةُ الغرامة تبعاً لعدد الرحلات السابقة إلى مكة. ولا يُستثنى من الضريبة حتى الحجاج الراغبون في السفر وفقاً للقواعد الجديدة. وثمة معوِّق آخر يتمثَّل في نظام الدفع بالتقسيط، وهو عين النظام الذي جعل مشروع تابونغ حجي رائجاً وجذاباً في يومٍ من الأيام. أما وقد أصبحت حساباتُه المصرفية تدفع حصصَ أرباحٍ أدنى من السوق، فقد صار الحجاج يتردَّدون في توظيف أموالهم فيه، لاسيما في الوقت الذي لا تطلب وكالاتُ السفر دفعَ أية مبالغ معجَّلة لقاء إسداء خدماتها، قانونيةً كانت أم غير قانونية.

ويبدي الماليزيون مقاومةً شديدةً لنظام "تحديث" الحج؛ فقد عُرِفَ حجَّاجُهم، حتى قبل قرنٍ على الأقل من إنشاء مشروع تابونغ حجي، بأنهم يقرنون رحلاتهم البحرية الشاقة بسنواتٍ مديدةٍ من المقام في أرض الحجاز. ولطالما استضافت مكةُ جالياتٍ كبيرةً من الحجاج الماليزيين أقاموا فيها للدراسة والعمل وبناء الأُسَر، وحتى للوفاة فيها أحياناً. وفي غضون السنوات العشرين الماضية استُبدلت بهذا الأسلوبِ الرَّخيِّ للحج رحلاتٌ جويّةٌ سريعةٌ ومنتظمة تختزل وقتَ الحجاج بعيداً عن أوطانهم.

وفيما بين عامي 1975 و 1980 قامت وكالةُ الحج بتغيير وسائل نقل الحجيج الماليزيين من السفن البخارية إلى الطائرات، وقامت دولٌ أخرى بإجراء مثل هذه التغييرات، فتضاعفَ نشاطها في مضمار الحج ضعفين أو ثلاثة أضعاف. على أن الكثيرين في ماليزيا بالذات كانوا يتوجَّسون من أن تكون إجراءاتُ الحكومة (باستبدال أساليب تقييدية جديدة بالأساليب التقليدية المعروفة) محكومةً بدوافع من الجشع والسياسة. فكان من نتائج ذلك أن انخفض معدَّل الحج الماليزي في السنة الانتقالية الأولى من 16.000

إلى 3.500 حاج فقط، ولم يتعافَ حتى العقد التالي. ولعلَّ جزءاً من العقبات كان ناجماً عن مشكلاتٍ عابرةٍ تتصل بتغيير نمط السفر من البحر إلى الجو، وبنقصٍ في القطع الأجنبي رافقَ انخفاضَ أسعار القصدير والمطاط في السوق العالمية. إلا أن النجاح الكبير الذي حقَّقَتْه الوكالة دفعَ نفراً من النقّاد الدينيِّين إلى تحريض المسلمين على مقاطعتها. وتنبّأ بعضُ القادة المحافظين بأن الحجّاج سيفتقدون متعة قضاء أسابيع في عرض البحر، وأن السفر جوّاً لن يتيح لهم الوقتَ الكافي الذي توفِّره الرحلاتُ البحرية للاستماع إلى محاضراتٍ وندوات كان من شأنها أن تسلِّح الأجيالَ الماضية من الماليزيين بزادٍ من الاستعداد الروحيِّ اللازم لأداء حجٍّ ناجح.

وردَّت الوكالةُ على تلك الانتقادات بتنظيم دوراتٍ تسبق المغادرة إلى الديار المقدسة، غايتها تعليم الحاجِّ العتيد أصولَ الحج ومعانيه، ونفّذت بالفعل حلقاتٍ تدريبيةً مكثَّفة مدة كلٍّ منها ثلاثة أيام لمجموعاتٍ مؤلَّفة من 100 – 150 حاجّاً، وتتوزَّع هذه الحلقات على نحو 180 موقعاً في شتى أنحاء البلاد[8]. ومع ذلك، وفيما جزمت الحكومةُ أنها لا تقصد من ذلك تحويلَ الحج إلى رحلةٍ سياحيةٍ جماعية، كانت تلك الدوراتُ التعليمية الجديدة محلاً لخلافٍ أكبر.

وفي هذا السياق يُذكر أن مهاتير محمد، قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، دخلَ في خلافٍ ذاعَ على نطاقٍ واسع، حول طرائق تدريب غير سديدة تعتمدها وكالة الحج. ففي سنة 1975 أطلق مهاتير – وكان عندئذٍ وزيراً للتربية والتعليم – هجوماً معاكساً على طلبةٍ جامعيّين كانوا قد وجَّهوا انتقاداتٍ إلى الحكومة بزعم امتهان حرمة الإسلام، وخرجت مجموعاتٌ منهم في لندن وكوالا لومبور متَّهمةً الحزبَ الحاكم بانتهاك قدسية الاحتفالات بعيد المولد النبوي الشريف بتنظيم مسيراتٍ حملت صوراً رمزيّةً للنبي محمد ﷺ. وأصرَّ مهاتير على أن الطلبة كانوا ينشرون إشاعاتٍ مغرضة، وأردف مفصِّلاً: إن

الأحداث المزعومة تتَّصل في الحقيقة بنماذج تمثيليةٍ للكعبة الزهراء كانت تستعملها الوكالةُ وسيلةً للإيضاح ضمن برنامج دروسها بقصد محاكاة الحج والحجاج في ملابس الإحرام وهم يطوفون بالبيت. وزعم مهاتير أن الطلبة يعرفون الحقيقة تماماً، لكنهم اختلقوا هذه الكذبة للإساءة إلى حملة الحج التي ترعاها الحكومة[9].

أسفرت تلك المواجهات عن تعزيز سمعة مهاتير كقائدٍ جريء، تمكَّن عن طريق قمع الأعمال الطلابية الجامحة، وإلغاء المنح الدراسية لمسبِّبي الشغب السياسيين، من إعطاء الماليزيين بادرةً مبدئية تومئ إلى أسلوبِ حُكْمه للبلاد فيما بعد.

صورة ديموغرافية للحجاج الماليزيين

ما إن أتمَّت وكالةُ الحج مرحلةَ الانتقال إلى السفر جوّاً في ثمانينيات القرن الماضي حتى ارتفعت معدّلاتُ الحج من جديد. وتكيَّف الماليزيون مع النظام الجديد مرحِّبين بما يوفِّره من راحةٍ وأمان. على أنه في مقابل تلك الزيادة السريعة في عدد الحجيج حصلَ تغيُّرٌ طفيفٌ في خلفياتهم الاجتماعية؛ فقد بقي أغلبُ الحجاج الماليزيين من الإناث والشبّان من الطبقة الوسطى، مقارنةً بحجاج البلاد الأخرى[10].

بقيت ظاهرةُ غلبة نسبة الإناث إلى إجمالي الحجاج الماليزيين هي الظاهرة السائدة على مدى ما يزيد على ثلاثة عقود (الجدول A 1-6). وقد لوحظ أنه بين سنتي 1968 و 1975 عندما لم تكن نسبة الإناث تتجاوز 35 بالمئة من حجاج العالم، كانت هذه النسبة في ماليزيا قد تجاوزت 53 بالمئة. ومنذ سنة 1979 ظلَّت نسبتهنّ مستقرَّةً بحيث كانت دوماً قريبةً من 55 بالمئة، ولم تهبط عن 53 بالمئة قط.

يلاحَظ أيضاً أن الحجاج الماليزيين هم عموماً من الشباب (الجدول A 2-6)؛ فمعظمهم ما بين الثلاثين والخمسين من العمر، في حين يندر وجود حجاجٍ مسنِّين، إذ لم يسجَّل أكثر من نسبة 7 بالمئة في سن السبعين أو أكثر.

كذلك لوحظ تغيُّرٌ طفيفٌ في طبيعة الأعمال التي يزاولها الحجيج، وهو يشير إلى الانتقال التدريجي للاقتصاد الماليزي من الزراعة والوظائف العامة باتجاه الأعمال الخاصة (الجدول A 3-6). وتجلّى هذا التغيُّر بصورةٍ لافتةٍ في الانخفاض المطَّرد في عدد المزارعين باتجاه الأعمال الحرَّة. وتشير الإحصائياتُ إلى أن نسبة الموظفين لم تتجاوز 13 بالمئة، كما لم تشهد نسبةُ المجموعات الصغيرة الأخرى من متقاعدين وتجّارٍ وعمَّالٍ تغيُّراً يُذكَر.

أما الفئة الكبرى فهي فئة ربَّات البيوت التي تؤلِّف نحواً من 35 بالمئة من المجموع العام، علماً بأن 20 بالمئة على الأقل من مجمل عدد الحجاج الماليزيين هم من النساء العاملات خارج بيوتهن. على أن النسبة الحقيقية للنساء العاملات أعلى من هذا بكثير، ذلك لأن عدداً كبيراً منهن يؤثرن تسجيل أنفسهن "ربات منازل" عند إعطاء معلوماتٍ شخصيةٍ إلى جهةٍ دينية بخاصة.

في مقابل هذه التغيُّرات الطفيفة في الجنس والعمر والمهنة، سُجِّلت تغيُّراتٌ مفاجئة في الأصول الجغرافية (الجدول 1–6 والشكل 2–6). فمنذ عقد الستينيات الماضي يشير التنامي السريع لفعالية الحج إلى ثغراتٍ تتَّسع باطِّراد في الخصائص الاقتصادية والدينية والسياسية للمسلمين في ولاياتٍ مختلفة. ولنأخذ على سبيل المثال المنطقة الساحلية الغربية التي هي أكثر المناطق ازدهاراً، وهي تقع بين كيدا Kedah وجوهور Johor، حيث تنامى نشاط الحج إلى حدٍّ بعيد اضطرت معه ماليزيا إلى فرض نظام الأنصبة في حقبة التسعينيات.

هذا في حين أن فعالية الحج في الولايات الفقيرة المنعزلة مازالت في بدايات انطلاقتها، أو أنها أفلتت من سلطان التحكُّم الحكومي. وقد لوحظ بالفعل أن الحج في المناطق الشرقية النائية، من مثل باهانغ Pahang وساراواك Sarawak وصباح Sabah، متخلِّفٌ دوماً عن المعدل الوطني العام، وأن وكالة الحج تواجه فيضاً متعاظماً من الحجيج غير النظاميين الذين يرسَلون سرّاً، ولاسيما في الولايات الشمالية (كيلانتان Kelantan وتيرينغانو Terengganu وبيرليس Perlis)، حيث المعارضةُ الإسلاميةُ على أَشُدِّها.

الجدول 1-6 التوزُّع الإقليمي للحجاج الماليزيين بين عامي 1969 - 1995
(متوسط العدد السنوي للحجاج من كل مليون مسلم)

الولاية	1969 – 1970	1971 – 1975	1976 – 1980	1981 – 1985	1986 – 1990	1991 – 1995	1969 – 1995
بيرليس	1.116	1.259	1.652	2.881	3.762	2.707	2.767
كيدا	2.007	2.129	1.067	3.228	3.561	3.174	2.586
بينانغ	1.414	1.850	1.028	2.404	3.215	3.438	2.315
بيراك	1.103	1.418	848	2.051	3.037	2.926	1.985
سيلانغور	1.166	2.865	1.433	2.975	3.391	3.072	2.630
نيغري سيمبيلان	1.560	1.887	1.197	3.242	4.437	3.556	2.767
مالاكا	1.846	2.287	1.528	4.400	5.317	4.069	3.396
جوهور	1.007	1.512	1.075	2.354	3.100	3.073	2.133
باهانغ	1.090	1.209	724	1.661	1.964	1.847	1.452
تيرينغانو	1.593	1.911	1.348	4.203	2.864	2.027	2.406
كيلانتان	3.187	2.984	1.340	3.746	2.518	1.324	2.442
صباح	1.108	1.478	474	1.284	1.286	1.161	1.134
ساراواك	1.260	1.645	653	2.142	2.236	2.236	1.744
ماليزيا	1.518	1.968	1.067	2.717	2.920	2.515	2.184

الشكل 2-6 ولايات ماليزيا

نظام مهاتير - دايم - أنور وتداعي "الطريق الماليزية"

إنَّ تلوُّن أداء وكالة تابونغ حجي في الولايات الماليزية يسير جنباً إلى جنب مع الظروف المتغيِّرة التي يمرّ بها الحزبُ الحاكم: حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة United Malays National Organization (UMNO)[11]. فعندما أصبح مهاتير رئيساً للوزراء سنة 1981 حاول إذكاءَ النزاعاتِ الفئويةَ في المجتمع الماليزي وضمّن حزبه بالذات. وشهد عهدُه ظهور صراعاتٍ مريرةٍ وَقَفَ فيها مهاتير نصيراً للطبقة المتوسطة على الطبقة الأرستقراطية، وللقطاع الخاص على القطاع العام، ولنظام حكمٍ إسلامي بدلاً من حكمٍ علماني[12]. وتدهورت كلُّ هذه الصراعات إلى ضغائن شخصيةٍ ظلَّت تعتمل في النفوس سنواتٍ بعد تسوية الخلافات المتَّصلة برسم السياسة.

كانت رغبةُ مهاتير الجامحة للمجابهة تحوُّلاً مفاجئاً عن المساقات التقليدية المتمثِّلة بإجراء صفقاتٍ سرّيةٍ فيما بين النُّخَب العِرقية التي تعهَّدت بتقييد مجتمعاتها. وقد أطلق لي كوان يو Lee Kuan Yew، الذي أصبح رئيساً لسنغافورة المستقلّة، عليه صفة "المتطرِّف الماليزي" عندما رفض دعوةَ لي إلى إقامة "ماليزيا ماليزيّة" ليس للعِرق فيها صفة امتيازٍ ولا معرَّة[13]. وعندما تمكَّن مهاتير من إخضاع منافسيه في حزب المنظمة الوطنية، وإلحاق الهزيمة بخَلَفه المختار أنور إبراهيم، لم يبقَ ثمَّ أثرٌ لنظام "الطريق الماليزية" - نظام المراعاة والتوفيق المتبادل، الذي خفَّف من حدَّة الخلافات فيما يتصل بالأجيال الماضية[14].

وكان مهاتير قبل عشر سنوات من تولّيه رئاسةَ مجلس الوزراء قد اتَّهم حزبَ المنظمة الوطنية المتحدة، متمثِّلاً بشخص تونكو عبد الرحمن Tunku Abdul Rahman رئيس حركة الاستقلال، بأنه تجاهل حقوقَ "أبناء الأرض" - أي السكان الأصليين من الماليزيين المسلمين الذين أقاموا في شبه الجزيرة قبل أن يقوم المستعمرون البريطانيون بجلب الصينيِّين والهنود للعمل في المزارع ومناجم القصدير. وانصبَّ استياء مهاتير بنوعٍ خاص على الموقف

الخاضع الذي أبداه حزب المنظمة الوطنية من التقسيم غير العادل للعمل بين الجماعات العِرقية، متمثلاً في قول عبد الرحمن: "ليكن الصينيّون تجَّاراً وليكن الماليزيون ساسة". وكانت ثورتُه على تونكو عبد الرحمن فاتحةً لمحاولاتٍ طويلةٍ لكسر شوكة طبقة النبلاء في ماليزيا. ومع أن الرجلين كليهما من ولاية كيدا الواقعة شمال غرب البلاد، فهما ينتميان إلى طبقتين متفاوتتين وجيلين مختلفين.

وفي حكومة تون عبد الرزاق Tun Abdul Razak كان مهاتير نجماً بين مجموعةٍ من المختصين (التكنوقراط) يقودون الإصلاحاتِ الاجتماعيةَ التي تحقَّقت في السبعينيات من القرن الماضي. وأنشأ - بصفته وزيراً للمالية آنذاك - اتحادات شركاتٍ أجنبية تديرها الدولة نيابةً عن المجتمع الماليزي. وقد غدت هذه الشركات مراتع اعتبارية للماليزيين ذوي التوجُّهات السياسية الذين امتلأت بهم المديريات في عددٍ لا يحصى من المشروعات العامة والخاصة. وتبوَّأ حلفاءُ مهاتير مراكزَ في مجموعة فليت Fleet Group وهي الشركة القابضة التي وفَّرت مشروعاتٍ جديدة بقروضٍ ورُخَصٍ حكومية.

ثم إن مهاتير عيَّن دايم زين الدين Daim Zainuddin، وهو شخصية صناعية ثريَّة من ولاية كيدا، مسؤولاً عن أرفع المناصب الاقتصادية في الحزب والحكومة. واعتباراً من سنة 1985 ترأس دايم شبكته الخاصة من الشركات، إضافةً إلى وزارة المالية وخزينة حزب المنظمة الوطنية وشركة مجموعة فليت[15]. كذلك أدار دايم برامجَ خصخصة أتاحت لمجموعةٍ صغيرةٍ من الشركات حيازة عقاراتٍ يُفترض أن تحتفظ بها الدولة برسم الأمانة للماليزيين كافة.

وبدافعٍ من الحماس لاستمالة الأثرياء الماليزيين أثار مهاتير ودايم صراعاتٍ مريرةً داخلَ حزب المنظمة الوطنية المتحدة. وفي سنة 1987 أوشك منافسو مهاتير على الإطاحة به، مستنكرين ممارسات الخصخصة على

اعتبار أنها تعود بمنافع شخصيةٍ على أصدقاء دايم. واستطاع المتمرّدون كسبَ قرارٍ قضائي مذهل يعلن المنظمةَ الوطنيةَ الماليزية حزباً غير شرعي، ويطالبها بالتخلّي عن إمبراطوريتها التجارية. وصار الماليزيون في كل شهر يكتشفون تفاصيل جديدة عن "سياسة المال" التي لطَّخت سمعة قادة حزب المنظمة، حتى عندما كانت هذه السياسة عوناً لهم للتشبُّث بالسلطة[16].

ومن أهم المشروعات التي تولَّت المنظمةُ الوطنيةُ الماليزية تنفيذها وأعلاها كلفةً طريقُ النقل السريع بين الشمال والجنوب North-South Expressway الممتد من الحدود مع تايلاند إلى معبر سنغافورة. وكان هذا الطريق أكبر حافزٍ على الوحدة الإقليمية التي سعت إلى تحقيقها كلُّ الحكومات الماليزية[17]. واستمرت أحزابُ المعارضة سنواتٍ وهي تحاول فضحَ عمليات الفساد التي صاحبت تنفيذ العقد، إلا أن المشروع شقَّ طريقه مع ذلك عبر الأقاليم التي هي مواطن المسؤولين عن تنفيذه في المنظمة الوطنية، واصلاً ما بين آلور سيتار وجوهور بارو.

وشاعت أنباء مفادها أن الحزبَ الحاكم بات "برسم البيع"، وذلك في غمرة المعركة لاختيار خَلَفٍ لمهاتير كرئيسٍ للمنظمة الوطنية الماليزية وكرئيسٍ للوزراء في سنة 1993[18]. وكان الفائز، أنور إبراهيم، زعيماً لحركة شباب ماليزيا الإسلامية The Islamic Youth Movement of Malaysia وبعد بضعة شهورٍ فقط من تولِّي مهاتير السلطة – مدركاً نيّةَ أنور للانضمام إلى حزب ماليزيا الإسلامي The Islamic Party of Malaysia (PAS) المعارض لحزب المنظمة الوطنية الماليزية – كلَّف أنور رئاسةَ مجموعة المنظمة الوطنية الماليزية الشبابية UMNO Youth Group[19].

وكان لأنور معارضون كُثُر؛ فالإسلاميون يعدُّونه منافقاً ضحّى بحُلمه بإقامة دولة إسلاميةٍ في سبيل أن يكون في خدمة نظام حكمٍ نادى بشعاراتٍ دينيةٍ جوفاء. أما العلمانيون فيرون فيه انتهازياً متسلِّقاً يستغلّ الدين للوصول إلى السلطة لمصلحة النخبة من الأغنياء الحديثي العهد بالغنى والجاه.

وكانت حملةُ أنور لنيابة رئاسة المنظمة الوطنية باهظةَ الكلفة ومثيرةً للشقاق؛ فأقدمَ على عزل عبد الغفار بابا، وهو شخصية قديمة من مالاكا ومن أقوى حلفاء مهاتير[20]. وزعمَ أنور أن خصومه يحاولون تأليب عبد الغفار عليه. وقد وصفَ أنصارُ حزب المنظمة الوطنية هذا الإجراء بأنه عرضٌ لديمقراطية الحزب، إلا أن أنور كان هدفاً للشجب والإدانة بسبب إنفاقه الملايين لشراء صحيفةٍ ناطقةٍ باسمه، ومحطةٍ تلفزيونية، تؤلِّفان معاً منطلقاً له للهجوم الشخصي على مناوئيه.

وقد أدّى ارتقاء أنور إبراهيم إلى اشتداد حدَّة الجدل حول مستقبل الإسلام في ماليزيا. وزعمَ مهاتير أن دعم الدولة للإسلام المعتدل قد أجدى وأثمر فوائدَ جمَّة: من كبحٍ للتشدُّد الديني وتفعيلٍ للنشاط الاقتصادي الذي يتيح بقاء المجتمع التعدُّدي واستمراره. غير أن منتقديه رأوا أنه جعَلَ الإسلام عمادَ سياسةٍ قوامها أن "الماليزي أولاً"، وذلك يقتضي أن تكون الهيمنةُ العِرقيةُ ثمناً للسلام الاجتماعي.

لم يُحدِث الميثاقُ الاجتماعي الذي صاغه مهاتير ودايم وأنور قدراً يُذكَر من الحماس بين الماليزيين وغير الماليزيين. إنه تعبيرٌ عن صفقةٍ غير قابلةٍ للتطبيق إلا إذا نجحَ الاقتصادُ المتوسِّع في حمل الماليزيين على تجاهُل كلِّ ما يحمله من مضامين الجور والفساد. وثمة شعورٌ يساور المسلمين وغير المسلمين على السواء بأن حكومتهم أقلُّ اهتماماً بتحديث الإسلام من تحويله إلى أيديولوجيةٍ للتسلُّط الاستغلالي. وهكذا يطمس مهاتير الفوارقَ بين الإسلام والكونفوشيوسية بتشجيع الماليزيين على محاكاة جيرانهم الآسيويين الأثرياء، لا المتشدِّدين الدينيين في الشرق الأوسط وأوربا وأمريكا الشمالية. إن سياسته القائلة "انظر شرقاً" ترشح بالصُّور الجدَلية والنمطية - الإنتاجية المنهجية في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية في مقابل مذهب المتعة في الغرب.

إن "النظر شرقاً" يلمح إلى معانٍ كثيرة في ماليزيا، إلا أنه يعني في الواقع النظر إلى الخلف أكثر من النظر إلى الأمام. فالتركيز على الشرق يعني للماليزيين السائرين في طريق الثراء أن ثقافتهم متوافقة مع الرأسمالية الحديثة. وما تفتأ الحكومةُ تذكِّرهم أن الإسلام يدعو إلى الجِدِّ والمثابرة والاقتصاد في الإنفاق، وأنه بمنزلة الموجِّه الأخلاقي الذي هم بحاجةٍ إليه لتحسُّس إغراءات النجاح. ومع ذلك يفضِّل مهاتير، بتصوير الإسلام الماليزي على أنه نظامٌ هجينٌ من القيم الآسيوية، تشجيعَ الامتثال للقواعد والأعراف على التجديد والحرّية. أضِفْ إلى ذلك أن حملة النظر شرقاً تمثِّل عاملاً أساسياً في هجومٍ معاكسٍ على الغربيّين الذين ينتقدون الكبتَ السياسيَّ والتمييزَ العنصريَّ في ماليزيا[21].

ومن المستبعد أنَّ تطبيقَ إسلامٍ "أكثر ميلاً إلى الكونفوشيوسية" يمكن أن يحسِّن العلاقاتِ العِرقيةَ لماليزيا أو أن يصلح حالَ تجارتها في منطقة حوض الباسيفيكي، إلا أن من شأنه بالتأكيد تعزيزَ مواقع التيارات الدينية المتعصِّبة واللاديمقراطية التي تحاربها المنظمةُ الوطنيةُ الماليزية منذ عقود، المتمثِّلة في جماعاتٍ صفوية (بيوريتانية) متشدِّدة تدعو إلى الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية وفرض أحكامها على غير المسلمين. وتجدر الإشارة إلى أن مهاتير قد منع التسويةَ بين هذه الحركات، وذلك عن طريق إخضاع المجتمعات الأصولية من أمثال جماعة دار الأرقم، وإسناد مناصب مهمّة إلى العشرات من القادة الطلابيّين[22]. ومع ذلك، وعندما بدا أن تأثير هذه الأخطار قد تراجعَ، عادت النزعةُ الدينية القتالية إلى الظهور في حزب ماليزيا الإسلامي المذكور آنفاً. حيث ينزع جيلٌ جديدٌ من القادة إلى التعاون مع المعارضة الصينية.

خيبة أنور: عثمان يقاوم ومهاتير ينسحب

لم تنجح الأزمةُ الماليةُ التي هزَّت آسيا في أواخر تسعينيات القرن الماضي في القضاء على اقتصاد ماليزيا بالقدر الذي أضرَّت فيه بجيرانها.

إلا أن تلك الأزمة أقحمت النخبةَ في حمأةٍ من التشهير المتبادل وتحطيم الذات عندما أطلقَ الثلاثي: مهاتير ودايم وأنور - أقوى ثلاثة رجال في الدولة - وابلاً من التُّهم الشنيعة أحدهم على الآخر، فأساؤوا بذلك إلى سمعتهم شخصياً، وإلى المؤسسات التي وقفوا حياتهم لخدمتها.

وتنافسَ مهاتير ودايم للتغلُّب على مشكلة هبوط قيمة العملة الإندونيسية (الرينغيت) وارتفاع نسبة حالات الإفلاس، ولتجنُّب فتورٍ اقتصاديٍّ متطاولٍ من شأنه أنه يتيح للأجانب الاستئثار بالصناعات الماليزية بأبخس الأسعار. إلا أنهما ضربا عُرْضَ الحائط بالنُّصح الذي أجمع عليه علماءُ الاقتصاد وجهاتُ الإقراض الدولية، وأصرّا على تخفيض معدّلات الفائدة ورفع معدَّلات الإنفاق العام[23].

في المقابل خشي أنور من أن يكون إنقاذ طبقة الأثرياء الماليزيين على حساب طبقة عامة العمَّال والمستهلكين. ورأى - بصفته وزيراً للمالية - أن الاستجابة للمطالب الخارجية الداعية إلى الاقتصاد في الإنفاق هي في مصلحة الأغلبية، بقطع النظر عن حجم الضرر الذي قد يلحق بأنصار الحزب الحاكم من جرّاء ذلك. وفي حين رأى مهاتير ودايم إمكان التساهل في جباية الديون غير العاملة، ذهب أنور إلى تضييق مهلة جبايتها بجعلها مستحقةً بعد ثلاثة أشهرٍ بدلاً من ستة[24].

وبقدر ما كان أسلوب أنور في التفكير الاقتصادي صائباً، كان توقيتُه السياسيُّ مجانباً للتوفيق. فبعد شهرٍ فقط من إطاحة سوهارتو في إندونيسيا لجأ أنصار أنور إلى المؤتمر السنوي للمنظمة الوطنية الماليزية للهجوم على الحكومة بتهمة الفساد ومحاباة الأقارب في تولّي المناصب الهامة في الدولة. ولما شعرَ مهاتير أن أنور يزمع الانطلاق بحركة إصلاحٍ من النوع نفسه تستغرق إندونيسيا كلَّها أَمَرَ بتنفيذ ضربةٍ وقائية[25]. وبات واضحاً تماماً لرئيس الوزراء مَنْ سيكون وريثه الشرعي في الحال.

قام مهاتير بإقالة محرِّرين من أنصار أنور يعملون في صحيفتين رئيسيّتين[26]. ثم أعاد فتح التحقيق في اتِّهاماتٍ تتعلق بمغامراتٍ لا أخلاقيةٍ كان يمارسها أنور[27]. وفي شهر أيلول (سبتمبر) 1998 استغنى مهاتير نهائياً عن خدمات أنور بذريعة أنه "غير مؤهل أخلاقياً" لتولّي منصبٍ حكومي، فضلاً عن أن يكون رئيساً للوزراء، وأبعدَ بطانته عن وزارة المالية، وأعاد تعيين دايم مستشاراً أعلى له. ثم وافق دايم على صرف قروضٍ بفوائد منخفضة لإنقاذ عدد من الشركات المشرفة على الإفلاس، ومنها شركة تخصُّ أحد أبناء مهاتير[28].

وقد ردَّ الماليزيون على التغييرات التي أحدثها مهاتير بأكبر وأعنف مظاهرات احتجاج منذ أحداث الشغب العِرقية التي وقعت سنة 1969، وانضمَّ أنور إلى حملة الاحتجاج مطالباً بصيغةٍ ماليزية "للسلطة الشعبية" والإصلاح في مهرجاناتٍ جماهيرية أقيمت في مالاكا وجوهور وبينانغ وكيدا وكيلانتان[29]. وخرجت في كوالا لومبور حشودٌ كبيرةٌ بلغ عددها 35.000. وعندما بدأت المصادمات مع رجال الأمن كان العدد قد ارتفع حتى بلغ 50.000 متظاهر في ميدان ميرديكا.

وفي أواخر شهر أيلول (سبتمبر) اعتُقل أنور وتعرَّض للضرب في أثناء استجوابه في محاكمةٍ صوريةٍ استغرقت سبعة أشهر[30]. وحلَّت زوجتُه وان عزيزة وان إسماعيل محلَّه في قيادة حلف معارضة كان يتهيَّأ لمنافسة الحزب الوطني في الانتخابات القادمة. واعتمد حزب وان عزيزة – وهو حزب العدالة – شعاراً أعاد إلى أذهان الناخبين موقف القسوة الذي اتَّخذه رجالُ الأمن مع أنور عندما كان يحتفل بالشهرة العريضة المفاجئة التي أصابتها زوجتُه التي تمتهن طبَّ العيون، والأمّ لستَّة أبناء[31].

وأسفرت محاكمة أنور عن إدانته، ولكن بكلفةٍ باهظة للمؤسسة السياسية برمَّتها. وفي أثناء الاستجواب لم يترك مديرُ هيئة الاستخبارات أحداً دون أن يوجِّه له طرفاً من الانتقاد، فأقرَّ بعلمه بأن دايم هو الذي

حرَّض على إثارة الاتهامات على أنور، وأن هذا الأخير قد استعمل سياسة القوة في إقناع الشهود بالرجوع عن اعترافاتهم، بل إنه أبدى استعداده لحلف يمينٍ كاذبة إذا طلب منه رؤساؤه أن يفعل ذلك[32].

وفي المرحلة التمهيدية التي سبقت انتخابات سنة 1999 تعرَّض الحزبُ الحاكم لعدة عثرات؛ فبينما كانت وان عزيزة تعقد اتفاقيات تحالف متعدِّدة الأعراق مع قادة المعارضة في حزب ماليزيا الإسلامي (PAS) وحزب العمل الديمقراطي Democratic Action Party (DAP) غادر عبد الغفار بابا جوّاً إلى جاكارتا لتسوية خلافاتٍ مع حكام إندونيسيا الجدد الذين أعربوا عن تعاطفهم مع أنور. وبدلاً من طمأنتهم أقدم عبد الغفار بابا على توجيه إهاناتٍ كلاميةٍ لهم[33]، وكان هذا كافياً تماماً لإقناع مَنْ خَلَفَ سوهارتو أن ماليزيا في حالة حربٍ سياسية مع جيلين مختلفين، ليست بأقل من الحرب السياسية التي تخوضها إندونيسيا نفسها.

لم يفلح مهاتير كثيراً عندما حاول تعزيزَ مكانته الاعتبارية بأداء الحج في عام انتخابات - وهو أول حجٍّ له منذ سنة 1974، إلا أنه نُقل إلى المستشفى بعد أيام من عودته من المملكة العربية السعودية لإصابةٍ رئويةٍ ألمَّت به[34]. وبدلاً من أن يقنع الماليزيين المتشكِّكين بأنه بصدد إنشاء حكومةٍ إسلامية، بدا متعجِّلاً في حلِّ مشكلة الخلافة في الوقت الذي عزمَ فيه حزبُ المنظمة الوطنية الماليزية على حلِّ نفسه.

على أن الانتخابات نفسها كانت نكبةً على أعضاء حزب المنظمة الوطنية الماليزية؛ فقد أخفقوا في الفوز بأغلبية الأصوات الماليزية، وهُزِم أربعةٌ من وزراء مهاتير كان منهم عبد الحميد عثمان وزير الشؤون الدينية ومدير وكالة الحج. وفاز حزب ماليزيا الإسلامي بقيادة الوفد البرلماني من ولاية كيدا (التي ينحدر منها مهاتير) ومبنى المجلس التشريعي في ولاية تيرينغانو، حيث سارعت الحكومةُ الفدراليةُ إلى افتتاح مطارٍ دوليٍّ جديد يتيح للحجاج

المحليين السفرَ المباشِر إلى مكة المكرمة دون الحاجة إلى المرور بكوالا لومبور. وحتى في المواقع التي حقَّق فيها مرشَّحو حزب المنظمة الوطنية تقدُّماً، فإنهم كانوا كثيراً ما يشقُّون طريقهم بجهدٍ جاهد. وتضاءل عددُ المناطق المضمونة، وقام الماليزيون في خمس ولايات بتوزيع الوسط بين الحزب الحاكم والمنافسين الإسلاميين. وبات حزبُ المنظمة الوطنية عاجزاً عن التحدُّث باسم الماليزيين عندما انخفض نصيبه من عدد الأصوات في أنحاء البلاد في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الناخبين الماليزيين[35](الشكل 1-6).

حاول مهاتير النهوضَ من هذه العثرات الانتخابية والاقتصادية عن طريق الاحتكام إلى الدين والعِرق أكثر من أي وقتٍ مضى، فقام بترقية مستشاره الديني عبد الحميد عثمان، وإنزال مرتبة مستشاره المخطِّط الاقتصادي دايم زين الدين. ولم تغيِّر خسارةُ عثمان لمقعده في البرلمان، واحتفاظ دايم بمقعده من الأمر شيئاً. لكن مهاتير كان يرى أن عثمان هو الأهم لأنه استطاع الدفاعَ عن السياسات الحكومية والردَّ على الناطقين باسم حزب ماليزيا الإسلامي الذين حاولوا المحيد عن الخوض في مناقشاتٍ حقيقية تتَّصل بإقامة "الدولة الإسلامية" التي يتطلَّعون إليها. هذا في حين كان دايم في نظر رئيس الوزراء يؤلِّف عقبةً بسبب بروزه في قضية استجواب أنور وسعيه وراء جمع الثروة على حساب الدين. وهكذا لَمَع نجمُ عثمان في الأوساط المحلِّية والدولية، واستقال دايم في نهاية المطاف تاركاً لمهاتير تصريفَ شؤون وزارة المالية[36].

وبعد انقضاء المشكلات الانتخابية استطاع مهاتير وعثمان توطيدَ دور ماليزيا في الدبلوماسية الإسلامية عن طريق استضافة سلسلةٍ من المؤتمرات الدولية[37]، فدعا عثمان ممثِّلين عن خمسين دولةً إلى حضور حلقةٍ دراسيةٍ دوليةٍ تتناول إدارة الحج[38]، على حين عقدت منظمةُ المؤتمر الإسلامي الاجتماعَ السنويَّ لوزراء خارجيتها في مدينة كوالا لومبور، حيث ألقى مهاتير

خطاباً حماسياً مشبوب العاطفة نبَّه فيه المسلمين إلى أنهم ما لم يبادروا إلى اعتماد تقانةٍ متقدِّمةٍ فإنهم سيصبحون مستعمراتٍ تحت سيطرة الدول الصناعية. وأكَّد أن أقوى دول العالم تكنُّ العداء للإسلام، ولا تتردّد في الإقدام على كلِّ ما من شأنه أن يحول دون بلوغ المسلمين حرِّيَتهم الاقتصادية[39].

تنامت أهميةُ الدور الذي تؤديه ماليزيا عندما أخفق وزراءُ الخارجية في اختيار أمينٍ عامٍّ جديدٍ لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكان على الماليزيين الوصول إلى حلٍّ توفيقي بين الفرقاء العرب والآسيويّين المتنافسين، وذلك بالتنسيق لدبلوماسيٍّ مراكشي في أن يحلَّ مكانَ آخر، على أن يؤول المنصب دورياً إلى دبلوماسيٍّ آسيويٍّ في الولاية التالية.

أعرب مهاتير بوضوحٍ عن رغبته في رئاسة مؤتمر القمة الذي تزمع منظمةُ المؤتمر الإسلامي عقده سنة 2003 في كوالا لومبور ويَفِدُ إليه رؤساءُ سبعٍ وخمسين دولةً إسلامية. إلا أنه خرج في شهر حزيران (يونيو) 2002 مفاجئاً حزبَ المنظمة الوطنية الماليزية UMNO بخبر عزمه على الاستقالة من منصبه كرئيسٍ للوزراء بعد انتهاء أعمال المؤتمر الإسلامي، عندما سيسلِّم مقاليدَ السلطة إلى نائبه الجديد عبد الله بدوي[40].

وعندما خسرَ عثمان منطقتَه لمصلحة حزب ماليزيا الإسلامي PAS، بات أكثر جرأةً في انتقاد أعضائه على الصعيد الوطني؛ فأطلقَ أولَ محطةٍ إذاعيةٍ ملتزمةٍ ببثّ برامج إسلامية، وهدَّد بالضرب بيدٍ من حديد على الحجاج غير النظاميين زاعماً أن أغلبهم من حزب PAS وفي محاولةٍ للنيل من هذا الحزب في ولاية تيرينغانو، التي كانت تنوي الفصلَ بين الجنسين في الأماكن العامة، قال إن الحكومة الفدرالية ستُصْدر بطاقات تعريفٍ خاصة لكل زوجين لكيلا يعترض المتشدِّدون حقَّهما في أن يكونا معاً خارجَ المنزل[41].

على أن أكثر حملات عثمان استفزازاً جرت عند محاولته إقناعَ الماليزيين بأنهم يعيشون في دولةٍ إسلامية بفضل حزب المنظمة الوطنية الماليزية. ولتوثيق ذلك طلبَ عثمان من رئيس جامعة الأزهر بالقاهرة إرسالَ فريقٍ من الخبراء لمعاينة البرامج الدينية في ماليزيا ثم الشهادة على أن الحكومةَ إسلاميةٌ حقّاً[42]، في حين يدرك عثمان يقيناً أن صفحة الأزهر ليست ناصعةً في عيون المسلمين في مصر لخضوعه لإرادة الأنظمة الفاشستية الحاكمة منذ القدم. ومع ذلك فقد أصرَّ على أن يجرِّع قادةَ حزب PAS من الكأس نفسها بالاستعانة بسلطة المؤسسات التي تولَّت أمر تدريبهم. ويُذكر أن عثمان، شأنَ معظم البيروقراطيين الدينيين من حزب UMNO، قد تلقّى تعليمه في ماليزيا وأوربا – لا في المدارس العريقة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ففي احتكامه إلى الأزهر لم يكن يتحرَّى شهادةَ مصدرٍ معتبَرٍ في نظره، بقدر ما كان يتوخّى دقَّ إسفينٍ يغري العداوةَ بين المتشدِّدين داخل ماليزيا وخارجها على السواء.

ثم إن عثمان تحدَّى هادي آوانغ Hadi Awang كبيرَ الخبراء الأيديولوجيين في حزب PAS للظهور معه في مناظراتٍ تلفزيونية لشرح رؤاهما في الحكم الإسلامي[43]. إلا أن آوانغ رفض الوقوع في هذا الشرك. ومع ذلك لم يتردّد عثمان في نعت الناطقين باسم PAS بالمتطرفين عندما امتدحوا مرةً أسامة بن لادن وتنظيم طالبان.

وتمكَّن عثمان – بأسلوب الإمعان في الضرب على وتر الخلاف في مسألة "الدولة الإسلامية" – من حلِّ ائتلاف المعارضة الذي كانت وان عزيزة قد أَلَّفَتْه مع أحزابٍ صينيةٍ وإسلامية. وأوجس قادةُ حزب العمل الديمقراطي خيفةً من مقاصد حزب ماليزيا الإسلامي حمَلتهم على المطالبة بضمانٍ وثيقٍ لاستثناء غير المسلمين من الدخول تحت مظلَّة أحكام التشريع الإسلامي مستقبلاً. ولمّا تلكَّأ حزبُ ماليزيا في الاستجابة انسحبَ أعضاؤه الصينيون

والهنود من الحلف[44]. وعندما تأكَّد لعثمان أن حزب المنظمة الوطنية الماليزية قد استعاد ما خسره في قضية أنور، خرجَ على رأس مجموعةٍ من الحزب الحاكم يطالبون مهاتير بالدعوة إلى إجراء انتخاباتٍ مبكِّرة.

الحج وتعمُّق النزعة الإقليمية

ليست وكالةُ الحج (تابونغ حجي) بمنأىً عن الانتقادات الدينية المحافظة التي تستغرق الحكومةَ وخصومها. فالجماعات الإسلامية المنافسة لحزب المنظمة الوطنية الماليزية تهاجم الوكالةَ لمسؤوليتها عن إحداث نموذجٍ ملتبِسٍ من الرأسمالية الإسلامية. ومع تنامي مكانة مهاتير باتت الوكالةُ هدفاً مغرياً للخصوم الراغبين في السير في ركاب المحسوبية والفساد المستشرِيَيْن في نظام حكمه.

يتجلّى انغماس وكالة الحج في مشكلات حزب المنظمة الوطنية الماليزية واضحاً في ضخامة أوجه التفاوت الإقليمي للحج الماليزي، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثغراتٍ في التنمية الاقتصادية والبنية العِرقية والانتماءات الحزبية. إذ يلاحَظ حصول ارتفاعٍ كبير في معدّلات الإقبال على الحج ما بين عامي 1960 و 2000، بدأت طفرته الكبرى عندما تولَّى مهاتير زمامَ السلطة[45](الشكل 3-6). على أن من الغريب فعلاً أن جميع المناطق تقريباً تنكَّبت عن هذا النموذج "الماليزي"، فقد كانت معدلاتُ الحج في نصف الولايات تقريباً أعلى بكثير أو أدنى بكثير من سائر مناطق الدولة. وفي النصف الآخر كان الإقبال سريع التقلُّب بحيث تناقضت التوجُّهات المحلّية مع التوجُّه القومي تناقضاً بيِّناً.

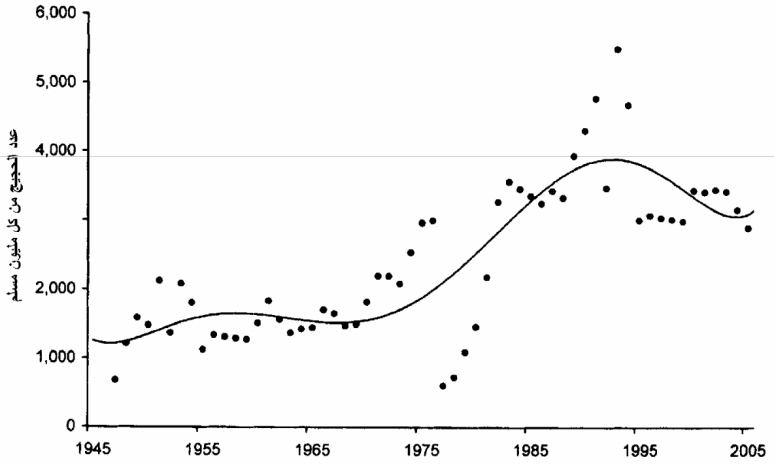

الشكل 6.3 معدّلات الحج الماليزية ما بين عامي 1947 – 2004

وترتفع معدَّلاتُ الحج بصفةٍ خاصة في ولاياتٍ ماليزيةٍ أربع تقع على امتداد الساحل الغربي هي: مالاكا ونجيري سمبيلان وسيلانغور وكيدا (الشكل 2-6). ولدى اعتبار هذه الولايات معاقلَ للحزب الحاكم فذلك يستتبع أن تطلب مزيداً من الموارد من الحكومات المحاصَرة التي تحاول أن تتَّقي خطر خصومها الماليزيين والصينيّين على السواء.

وفيما بعد سنة 1969 أتاحت فعالياتُ الحج التي ترعاها الحكومة للمنظمة الوطنية الماليزية أن تحشد الدعم من عددٍ من المناطق الهامة التي تأثرت بالمشاحنات العِرقية والتطرُّف الإسلامي. واستطاعت وكالةُ الحج رفعَ فعالية الحج أعلى ما يكون حيث كانت المنظمةُ الوطنية أكثر عرضةً للتهديد (في مالاكا ونجيري سمبيلان)، في حين كانت فعاليته أبطأ – مع بقائها أعلى من معدّلها العام على كل حال – في المناطق التي كانت فيها المنظمةُ الوطنيةُ قادرةً على فرض سيطرتها بسرعة (في كيدا وسيلانغور).

من ناحيةٍ أخرى فإن لاستغلال الحج كمصدرٍ للدعم السياسي تاريخاً طويلاً في ولاية كيدا، موطن مهاتير ودايم زين الدين وكذلك مدير وكالة الحج عبد الحميد عثمان. وفي آلور سيتار عاصمة الولاية يقع مبنى وكالة الحج

(تابونغ حجي) بجوار مقرَّين لحزب المنظمة الوطنية الماليزية. وتشغل المباني الثلاثةَ جهاتٌ حكومية وتجارية، بحيث يتدفق الزوّارُ والمراجعون بحريّة بين إدارات الحزب والدولة والأعمال.

عند مدخل مكاتب وكالة الحج في آلور سيتار التقيتُ شاباً مرحاً بصحبة رجلٍ مسنٍّ ضعيف البنية عند أسفل السلَّم. باشرني بالسؤال مداعباً: "إلى الحج؟"

قلتُ: "لا؛ أديتُ الفريضة منذ بضعة أعوام".

"وأنا كذلك. لكن هذا عمّي أحضرته لتسديد آخر دفعةٍ مالية؛ وهو ينوي الحج العام القادم". هنا بدا الرجلُ المسنُّ مبتهجاً ومعتزّاً بنفسه. تابع مرافقه:

"متى أدَّيتَ الفريضة؟"

"في عام 1989"

"آه، كم أنت محظوظ. لقد ذهبتُ أنا في العام التالي – العام الذي وقعت فيه كارثة النفق. لكنّي لم أتعرَّض لأي خطر، لأني لم أنزل في المخيَّم مع الحجاج الآخرين، بل هيَّأت لي وكالةُ الحج فندقاً عند مركز منى لا يضطرّني إلى المسير طويلاً لرمي الجمار. وهم الآن يتَّخذون الإجراءات نفسها لعمّي."

كان الشابُّ مهندساً حسن الهيئة والعبارة، وكان الحاجُّ العتيد متقاعداً يشكو من التهاب المفاصل. لم يُبْدِ أيٌّ منهما أدنى انتقاد للإجراءات الحكومية المتَّصلة بالحج، بل كانا حامدَيْن أن أتيحت لهما فرصةُ تحقيق حلم العمر بدرجةٍ معقولةٍ من الراحة والأمان، كما لم يشتكِ العمُّ من أن فرصته قد وافت في مرحلةٍ من حياته متأخِّرةٍ عن ابن أخيه الفتيّ. بل ربما كانا يعتقدان أن ذلك التباين إنما يُظهِر المستوى العالي الذي يعمل به النظام، بمكافأة النجاح قبل الأقدمية.

وفي حين تباطأت فعاليةُ الحج بعد سنة 1980 في أنحاء البلاد على وجه العموم، شهدت نشاطاً ملحوظاً في ولايات بينانغ وبيراك وجوهور، مع أن

معدَّلات الحج في هذه الولايات الثلاث كانت متخلِّفةً عن باقي الولايات قبل أن يتولى مهاتير مقاليد الحكم. ويُنظَر اليوم إلى ولايتي بينانغ في الشمال وجوهور في الجنوب على أنهما قطبا التطوُّر الاقتصادي الوطني، وهما أكثر المناطق استفادةً من المساعي الرامية إلى نشر النشاط الصناعي على امتداد الساحل الغربي للبلاد بدلاً من تركيزه حول كوالا لومبور[46]. وقد حاول حزب المنظمة الوطنية الماليزية أن يرسِّخ وجوده في الولايات الثلاث المذكورة عن طريق توفير فرصٍ اقتصاديةٍ كبيرة في أوساطٍ ماليزيةٍ لم يحفل الحزبُ بأصواتها فيما مضى. إن ارتفاع معدَّلات الحج وعدد الأصوات الانتخابية في هذه الولايات يصوِّر مدى اتساع رقعة الطبقة الوسطى الماليزية وازدهارها.

إلا أن أكثر النماذج المعبِّرة عن تنامي الحج بصورةٍ استثنائية إنما يظهر في ولايات كيلانتان وتيرينغانو وبيرليس[47](الشكل 3-6)، وهي المناطق الوحيدة التي انخفضت فيها معدَّلاتُ الحج الرسميةُ في غضون بضع السنوات الماضية. ويوصَف التوجُّه في كيلانتان بأنه لافت للنظر بنوعٍ خاص؛ فعندما اضطلعتْ وكالةُ الحج (تابونغ حجي) بإدارة شؤون الحج استأثرت كيلانتان بأعلى معدَّلات مشاركة برغم تخلُّفها الاقتصادي. ومن الملاحظ أنه كلما تشدَّدت حكوماتُ حزب المنظمة الوطنية في سيطرتها على الحج ازداد تجاوز شعب كيلانتان لوكالة الحج باتجاه البدائل الخاصة وغير المشروعة.

ثم لوحظ أن معدَّلات الحج الرسمية لولاية كيلانتان قد تدهورت بعد تولّي مهاتير السلطة – لا بسبب انخفاض عدد المسلمين القاصدين مكة، بل بسبب تحايلهم على القواعد والنواظم الجديدة التي وجدوها غير مقبولةٍ من الناحيتين الدينية والسياسية. وتشير سجلات وكالة الحج إلى أن معدّل الحج في هذه الولاية يحتلُّ اليوم موقعاً متدنياً في قائمة الولايات الماليزية، في حين تؤكِّد الجهاتُ المسؤولة ووكالات السفر في كوتا باور عاصمةِ الولاية أن كيلانتان مازالت توفد أعداداً من الحجيج إلى مكة المكرمة أكبر من أي وقتٍ

مضى، إلا أن ما لا يزيد على ثلث هؤلاء يلتزمون قوانين السفر الماليزية والسعودية.

ثم إن حزب ماليزيا الإسلامي PAS، ولاسيما فرعه في ولاية كيلانتان، تمكَّن من تحويل حكومة الولاية إلى منتقدٍ لاذعٍ لكوالا لومبور بشأن ما يُزعم من وجود فسادٍ اقتصاديٍّ وترخُّصٍ ديني. ومع أن الحزب لم يُظهِر في العلن أنه يرعى أساليبَ الحج غير المشروعة، إلا أنه لم يحاول التستُّر عليها. يُذكر أن لهذا الحزب مجمَّعاً مكتبياً وتجارياً ضخماً في مركز مدينة كوتا بارو يضمّ مقرَّ قيادة الحزب، إضافةً إلى دارَيْن ناجحتَيْن هما: مكتبة الجهاد، التي تعدُّ أكبر مزوِّدٍ للمطبوعات الإسلامية في المدينة، ووكالة ابن بطوطة للسفريات – الشركة الخاصة التي تنقل أكبر عددٍ من الحجاج بعد تابونغ حجي نفسها.

آذنَ هذا الوضع في ولاية كيلانتان بحدوث انقلاباتٍ مشابهة في ولايتي تيرينغانو المجاورة وبيرليس الشمالية الغربية. ففي الأولى بدأت معدَّلاتُ الحج الرسميةُ بالانخفاض بعد كيلانتان ببضع سنين، ثم تبعتها ولاية بيرليس على الأثر في سنة 1990 أو نحوها. وفي كلتا الولايتين جاء الانخفاض في معدَّلات الحج النظامي متوازياً مع الارتقاء الانتخابي الذي أحرزه منافسو حزب المنظمة الوطنية الماليزية. فبحلول سنة 1999 أصبحت تيرينغانو ثاني ولاية تنتخب حكومةً يرأسها حزب ماليزيا الإسلامي، وبدا أن ولايتي كيدا وبيرليس توشكان أن تكونا الثالثة والرابعة.

عندما ذكرتُ الإحصائياتِ الحكوميةَ المتعلقة بالحج في تيرينغانو لإحدى وكيلات السفر في الولاية، أرسلتْ نظرةً غضبى ثم انفجرتْ ضاحكةً وقالت باستغراب:

"مستحيل؛ فالمسلمون الحقيقيون في ماليزيا هم نحن. أما أولئك في كوالا لومبور فهم منهمكون بالمقامرة والتهتُّك ولا يدرون بما يحدث هنا." وأكَّدت أن تيرينغانو توفد العددَ المعتاد من الحجاج إلى مكة المكرمة، وأن العدد يتزايد باطِّراد مع تزايُد عائدات صناعة النفط المحلية.

على أن أدنى معدَّلاتٍ للحج تظهر دوماً في مناطق الغابات الواسعة في ولايات باهانغ وساراواك وصباح. ولعلَّ جبال باهانغ وأدغالها من أبدع مناطق ماليزيا منظراً وأعسرها بلوغاً. وقد تحسَّنت معدَّلاتُ الحج في باهانغ باطّراد بعد توظيف استثماراتٍ جديدةٍ في مرفأ كوانتان الواسع، إلا أن تلك المعدَّلات مازالت مع ذلك متخلِّفةً كثيراً عن معدَّلات سائر مناطق الدولة عموماً.

أما ولايتا ساراواك وصباح فتقعان على بحر الصين الجنوبي على ساحل جزيرة كاليمانتان الشمالي، الذي تشتركان به مع بروناي وإندونيسيا. تتميز هاتان الولايتان، البعيدتان عن الجزء الداخلي الرئيسي من البلاد، بوجود مزيجٍ عِرقيٍّ ودينيٍّ متعدِّدٍ ومختلفٍ كثيراً عن بقية المناطق. ومعظم السكان هنا أصليون يدينون بالمسيحية وبأديانٍ أخرى إضافةً إلى الإسلام.

يرتفع معدَّلُ الحج في ساراواك اليوم ليقترب من المعدَّل الوطني العام، وليتجاوز باهانغ منذ أوائل حقبة الثمانينيات الماضية. وإذا عُلِمَ أن نسبة 30 بالمئة فقط من سكان ساراواك مسلمون، فإن ثلاثة أرباع هؤلاء مالاويون. ويُذكر أن الحج في هذه الولاية كان على الدوام أضعف معدَّلات الحج في مناطق الدولة دون ثمة ما يشير إلى تغيُّرٍ محتمل. ومع أن المسلمين أغلبيةٌ في صباح، فأغلبهم من غير المالاويين. وتشير معدَّلات الحج في صباح حالياً إلى ما كانت عليه في سائر ماليزيا منذ ثلاثينَ سنةً خلت.

الأسس الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية المتغيِّرة للحج

تسبَّبت إداراتُ وكالة الحج في إحداث تغيُّراتٍ هامةٍ وطويلة الأمد تناولت الأسسَ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحج الماليزي[48](الشكل 4-6) فمنذ سنة 1969 انتقلت أكثرُ مراكز الحج نشاطاً من مجتمعاتٍ ماليزيةٍ متجانسة إلى مناطق عالمية التركيب، يعيش فيها المسلمون جنباً إلى جنب مع البوذيين والكونفوشيوسيّين والهندوس والمسيحيين. حتى إن أعلى معدَّلات الحج اليوم ليست حيث يتجمَّع المالاويون ويكوِّنون أغلبية، بل في الولايات المتمازجة عِرقياً، حيث لا يؤلِّفون أكثر من 40 - 60 بالمئة من مجموع السكان.

ومقارنةً بحجّاج عقد الستينيات من القرن الماضي، فإن حجّاجَ اليوم الوافدين من القرى الفقيرة أقلُّ من أولئك المنحدرين من أوساطٍ زراعيةٍ ثريَّةٍ وسريعة التطوُّر. ومع مطلع الثمانينيات غدا الحجُّ وثيقَ الارتباط بعوامل التطوُّر الاقتصادي كالتمدُّن والدخل الفردي والتوجُّه الصناعي. على أن أهم المشيرات إلى الحج يتمثَّل في مظاهر التحسُّن الملحوظ الحاصل في ظروف حياة الأرياف والمدن الصغيرة، من مثل محو الأميّة والتعليم الثانوي وتوفُّر مياه الشرب العذبة وانخفاض نسب التبعيّة العُمرية.

ومنذ أن وَلِيَتْ وكالةُ الحج شؤونَه تغيَّرت الأبعادُ الحزبية للحج تغيُّراً مثيراً بقدر ما تغيَّرت أُسُسُه الثقافيةُ والاقتصادية[49](الشكل 5-6)؛ فقد انعكس اتجاهُ ارتباط الحج بانتخاب الأحزاب السياسية الكبرى منذ ستينيات القرن الماضي. وظلَّ الدعمُ الانتخابيُّ للحزب الوطني Barisan Nasional مرتبطاً عكسياً بالإقبال على الحج حتى أواسط السبعينيات، ليضعف هذا الارتباطُ السلبيُّ في غضون الثمانينيات، ثم لينقلب إيجابياً في التسعينيات. وبالمثل انعكس ارتباطُ الحج بالأصوات الانتخابية لأحزاب المعارضة؛ فالتوجُّهُ نحو حزب ماليزيا الإسلامي هو صورةٌ تامَّةٌ عن التوجُّه إلى الحزب الوطني، مثلما أن التوجُّه نحو حزب العمل الديمقراطي يتبع بالمقابل الائتلافَ الحاكم. وهكذا أصبح الحج في ماليزيا عموماً مرتبطاً أكثر فأكثر بالتنوُّع العِرقي والديني، وبالتطوُّر الاقتصادي، وبتأييد الحزب الوطني.

ومع ذلك فإن نظرةً عميقةً في انتخابات سنة 1999 تُظهِر تقويماً أكثر قتامةً لمجمل استراتيجية الحج التي اعتمدها حزبُ المنظمة الوطنية الماليزية. وبمقارنة تلك الانتخابات بمعدَّلات الإقبال على الحج طوال سنوات عُمر وكالة الحج، وُجد أن أحزابَ المعارضة جميعَها قد حظيت على الأقل بدرجةٍ معقولةٍ من الدعم في المناطق التي تتمتَّع بإقبالٍ شديدٍ على الحج، في حين لم يخرج الحزبُ الحاكم إلا بالقليل مقابل عشرات السنين من الاستثمار (الشكل 6-6)

لقد قدَّم الماليزيون في الأرياف والساحل الشرقي دعمهم لحزب ماليزيا الإسلامي، وقدَّم الماليزيون في المدن والساحل الغربي دعمهم لوان عزيزة، على حين دعَمَ جيرانُهم غيرُ المالاويين شركاءها في حزب العمل الديمقراطي.

من الملاحظ أن ارتداد الناخبين عن الحزب الوطني قد اتَّخذ نموذجاً ثابتاً ومتماسكاً في أرجاء البلاد كلِّها (الشكل 4-6)؛ فقد بدأ الانشقاقُ عن الائتلاف الحاكم متلازماً ومتزامناً مع اتّساع دائرة الإقبال على الحج. وكانت ساراواك وصباح هما الولايتين الوحيدتين اللتين رُفع نصيبُهما من الأصوات الانتخابية، باعتبارهما منطقتين لم يشهد الحجُّ فيهما إقلاعاً قط. واستناداً إلى ذلك يبدو أن الحكومة كلما جهدت في محاولاتها للسيطرة على الحج، تكون قد أمعنت في إبعاد الناخبين المسلمين، وحتى الحجاج منهم.

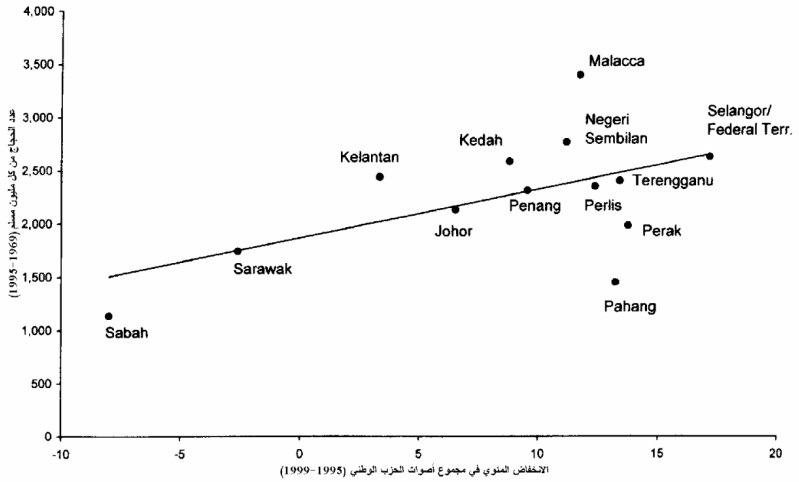

الشكل 6.4 الإقبال على الحج والخسائر الانتخابية للحزب الوطني بين عامي 1995 - 1999

وإذا كانت وكالةُ الحج (تابونغ حجي) آيلةً إلى الانهيار بسرعة انهيار كلِّ أركان حزب المنظمة الوطنية الماليزية، فحريٌّ الإقرار بصالح خدماتها للمؤسسة الماليزية إبان عهدها الذهبي، لاسيما في ظلِّ مهاتير. وقد حقَّق

ساسةُ الحزب الوطني نجاحاً باهراً في استرداد ولايات الساحل الغربي الرئيسية التي كانت موطنَ ضعفهم إبان اضطرابات سنة 1969 العِرقية، حيث تركَّزت أهمُّ ميادين المواجهة في ولاياتٍ أربع يؤلِّف المالاويون فيها نحو نصف عدد السكان، وهي ولايات: مالاكا ونجيري سيمبيلان وسيلانغور وبيراك، إذ رفض الناخبون في جميع هذه الولايات التصويتَ للحلف الحاكم في سنة 1969، إلا أنهم أسهموا في توفير احتياطيٍّ كبيرٍ من الأصوات لفوز مهاتير في سنة 1995.

كان لوكالة الحج إسهامٌ كبيرٌ في استمالة الحكومة لمسلمي مالاكا. فقد تخطَّت هذه الولايةُ في منتصف سبعينيات القرن الماضي ولايةَ كيلانتان في ريادتها للحج الفردي، وبقيت كذلك لم تبرح موقعها قط. وفي ظلِّ حكم مهاتير جمعت وكالةُ الحج مبالغ من الأفراد في مالاكا تزيد على ما جمعته من أية ولايةٍ أخرى. وبالمقابل كانت المؤسساتُ الخيريةُ الإسلامية في مالاكا تتلقى من وكالة الحج باطّراد أعلى نسبةٍ من أموال الزكاة في عموم أنحاء الدولة.

وبعد أن أصبح جمهورُ الناخبين في ولاية كيلانتان معروفاً بأنه أكثر المجتمعات الماليزية توجُّهاً إسلامياً، أمسى أكثرَها انقساماً. فقد رفض الناخبون في كيلانتان التصويت لمهاتير، إلا أنهم انقسموا بالتساوي بين حزب ماليزيا الإسلامي PAS والمرتدّين عن حزب المنظمة الوطنية الماليزية UMNO الذين أطلقوا على حزبهم اسم سيمانغات Semangat '46 (روح سنة 1946) نسبةً إلى الصراعات المالاوية القومية الأولى. ومع أن حزب PAS ترأسَ الحكومةَ الائتلافيةَ للدولة، إلا أنه كان ما يزال أضعفَ من أن يفرض إصلاحاتٍ دينيةً مثيرةً للجدل من قبيل إقامة الحدود الإسلامية وقوانين اللباس والحجاب. والحقيقة أن واقع كيلانتان سنة 1995 كان مشابهاً لواقع مالاكا سنة 1969 من حيث الانقسام السياسي والتخلُّف الاقتصادي والاختلاف الديني. فلم يتمكَّن قادةُ حزب UMNO من إيقاف حزب PAS إلى

الساحل الغربي فحسب، بل من إضعاف المعارضة الإسلامية في أواسط البلاد كذلك.

وفي كلتا الولايتين كان الحج مزدهراً بسبب اشتداد حدَّة الصراعات الفئوية في ماليزيا. ومع ذلك بدأ التباعد في توجُّهات الحج في ولايتي مالاكا وكيلانتان يتزايد عاماً بعد عام، مجسِّداً الانقسامَ الكبير بين منظومتي الحج الماليزيتين المتنافستين - الحج الرسمي المتَّسم بالجمود مقابل الحج السرّي المزدهر؛ فالنظام الأول يمرُّ من كوالا لومبور، والآخر يحيد عنها. وفي حين يشتمل الأولُ على المستفيدين من الحصص العِرقية والخصخصة، يروق الآخرُ أولئك الذين يعتقدون أن مثل هذه السياسات تباعِد الأفرادَ أحدهم عن الآخر وعن التقاليد. وفي حين يسعى الحجُّ الرسمي إلى أن يكون ذا صبغة عالميةٍ شموليةٍ حديثةٍ ومنفتحة، يميل الحجُّ السرّيُّ إلى أن يكون محافظاً وصحيحاً.

التزام جانب السلامة: التراجع عن التجديد

إن التعارض بين أنماط الحج هذه قد أثَّر في برامج التوعية الحكومية المقرَّرة لحجَّاج الغد. فمن المعلوم أن الدورات التدريبية التي وفَّرتها وكالةُ الحج كان اهتمامها دوماً إبراز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعود بها الحجُّ على الماليزيين والمسلمين في العالم كله. فالكتيِّبات التي تقدِّمها الوكالةُ، شأن المحاضرات والعروض التوضيحية التي توفِّرها الجهاتُ الرسمية في مختلف المناطق، تكرِّر موضوعاتٍ حديثةً وصوفيةً تعيد إلى الأذهان أفكارَ شخصيّاتٍ معروفةٍ من أمثال محمد إقبال وعلي شريعتي[50].

وفي مقابل الكتب الإرشادية التقليدية التي تصدر عن مشايخ محافظين وتتناول مستلزمات كلِّ شعيرةٍ من شعائر الحج، فإن المنشورات التي تصدرها الوكالةُ تدعو الحجاجَ إلى تدبُّرِ معاني الحج ومضامينه ومدلولاته الواسعة في التطبيق الاجتماعي، وتُفْرِد في مطبوعاتها فصولاً كاملةً لشرح حكمة الحج وفلسفته والوقوف على قيمة المساواة والتفكير المستقل والتعاون الدولي والتنمية الاقتصادية.

ومع ذلك فإن البرامج التلفزيونية التي تعرضها الوكالةُ قُبَيْلَ موسم الحج تهتم أساساً بمسائل الحج الرتيبة المتَّصلة بأدب السلوك الشعائري. وهذه البرامج هي على درجةٍ من الغثاثة لا تقلُّ عن الكتيِّبات التي تصدر عن المشايخ التقليديين واللجان البيروقراطية. ففي كلِّ أمسيَّةٍ يقدَّم إلى المشاهدين حوارٌ مدَّته نصفُ ساعةٍ بين مسؤولٍ من الوكالة وعالمٍ في الشريعة، في قالب سؤالٍ وجوابٍ عن فرضياتٍ من قبيل: "ماذا يترتَّب على المرأة إذا بدا جزءٌ من ذراعها من غير قصدٍ منها وهي تطوف بالبيت؟" و"في منى، ماذا لو رمى الحاجُّ ستَّ حصياتٍ دفعةً واحدةً ثم رمى السابعة بدلاً من رمي الحصيات السبع واحدةً واحدة؟" و"في الصلاة عند قبر النبي ﷺ، هل ينتفع الأقاربُ والأصدقاء أكثر إذا دعا الحاجُّ لكلٍّ منهم باسمه، أم هل يجزئ الدعاءُ لهم عموماً؟"

ومع كل ما توفِّره هذه البرامجُ من معلوماتٍ مفيدة، إلا أن غايتَها الأولى تتمثَّل في اجتناب القيام بأي خطوةٍ خاطئةٍ قد تزعج نقّادَ الحكومة الإسلاميين، حتى وإن تمَّ ذلك على حساب إيقاع المَلل في نفوس المشاهدين أو حمْلِهم على تغيير قنوات المتابعة. وتتنامى حساسيةُ وكالة الحج بنوعٍ خاص عندما تحمل الصحفُ إشاعاتٍ مفادها أن إيران تُدخل تعاليم شيعيةً إلى ماليزيا، وأن إرهابيّين يعيشون بين ظهراني الباكستانيّين والإندونيسيّين الذين يعملون في كوالا لومبور، علماً بأن جميع هذه البلدان مواقعُ حجٍّ ناشطة يرى فيها الماليزيون أخطاراً محتملة.

ومما يلاحظ أن الدوافع المستحدثة والمصالح التجارية التي جعلت من وكالة الحج في يومٍ تجربةً مثيرةً، هي الآن هدفٌ للهجوم والانتقاد من عدة جهات؛ فقد أساءت الأنصبة النسبيةُ والفضائحُ المالية إلى مكانة الوكالة وأنزلتها إلى مرتبةٍ دنيا في ميدان التنمية الاقتصادية، وأضعفَ الحجُّ السرّيُّ دورَها في توفير الدعم للحزب الحاكم. وأسوأ من هذا كلِّه أن الحكومة

نفسَها اليوم ترى في تاريخ الوكالة في مضمار التجديد الديني عقبةً لا مصدر قوة. وعندما واجهت الحكومةُ اتهاماتٍ متكررةً تَسِمُ الدولةَ بأنها ترعى الإسلامَ بصورةٍ عدوانيَّةٍ وسطحيَّة، باتت تمارس ضغطاً على التفكير الخلاّق الذي كان فيما مضى سبباً في ولادة وكالة الحج.

الدِّين والعِرق ومظاهر الانبعاث المتلاحقة

إن أفول نجم وكالة الحج دليلٌ على التدهور العام للخطاب الديني في ماليزيا – ذلك هو النزوع إلى المناقشة أو الحوار في شؤون الإسلام التي من شأنها أن تزيد من استفحال الصراعات العِرقية والطبقية. وقد نشطت هذه النزعةُ في أواسط التسعينيات الماضية عندما اتفق حلول احتفالات شهر رمضان والسنة الصينيّة الجديدة في موسمٍ واحد. وأظهرت أسابيع من الاحتفالات المزدوجة بين شهري كانون الثاني (يناير) وآذار (مارس) أن حكومة ماليزيا وكبار تجَّارها يمكن أن يتحلَّوا بالحصافة لخلق انسجامٍ عِرقي، وأن عليهم في هذه السبيل حشد كلِّ الموارد المتاحة وجعلها تحت تصرُّفهم في السنوات القادمة.

والمشكلة لا تكمن في أن الماليزيين قد أخفقوا في مساعيهم لإحراز النجاح؛ فالسياسة الاقتصادية الجديدة التي نقلت وكالةَ الحج إلى مركز النشاط قد ساعدت جيلاً كاملاً من الماليزيين للارتقاء في الإدارات الحكومية والحِرَف والأعمال الخاصة، وعادَ الماليزيون لا يشغلون الدرجةَ السفلى من السلَّم الاقتصادي، فأهل المدن منهم أحسنُ حالاً بكثيرٍ من المهاجرين الجُدد القادمين من دولٍ آسيويةٍ أخرى، وقد حقَّقوا نصيباً من النجاح يقارب ما حقَّقه صنوانهم الماليزيون الأصليون المنحدرون من شروخ هندية[51].

ومع ذلك يشكو أثرياء الماليزيين من أنهم مهما ارتقوا فإن الصينيّين على الدوام أعلى منهم ارتقاءً، ومن أن مصيرَ الدولة مازال في أيدي الأجانب الذين يعدُّون الماليزيين طبقةً دنيا. يُضاف إلى ذلك أن سكان المناطق المتخلِّفة

يشعرون بتجاهل الحكومات التي يرأسها حزبُ المنظمة الوطنية الماليزية، وبأن هذا الحزب قد خَلَقَ انقساماتٍ بين الأفراد عميقةً عمقَ الشروخ بين الأعراق.

وتبدو النهضةُ الاجتماعية بين الماليزيين جليَّةً في انتشار العمالة الأجنبية التي تؤدي أعمالاً تتطلَّب جهداً يدوياً بخاصة. وهذه العمالة هي في الأعمّ الأغلب من الباكستانيين والهنود الذين شادوا برجَيْ بيترونيس التوأمين Petronis Twin Towers اللذين يفاخر بهما الماليزيون دوماً، ولاسيما أمام السيَّاح من شيكاغو، على أنهما اليوم أكبر ناطحتَيْ سحاب في العالم على الإطلاق. ويُذكر أيضاً أن أربابَ الأعمال كثيراً ما يشتكون من أن العمال الأجانب يطلبون أجوراً في ماليزيا أعلى مما يطلبونه في أي مكانٍ آخر، لأنهم يدركون كم يستثقل الماليزيون العملَ اليدوي ويترفعون عنه. كذلك يبدي الساسةُ الماليزيون مخاوفهم من أن سوق العمل الحرجة قد استقطبت أعداداً كبيرةً من الأجانب، فزادت بذلك درجةَ التوتُّر العِرقي البالغ مداه أصلاً. ثم إن الحكومة هدَّدت حتى ببناء سياجٍ عظيمٍ على امتداد الحدود الشمالية لماليزيا لكبح تدفُّق طلاب العمل المتسلِّلين من تايلاند وبورما وبنغلادش. هذا مع العلم بأن الأمر ينطوي على صعوبةٍ أكبر عندما يصبح متعلِّقاً بكبح الهجرة الوافدة من الجنوب والشرق.

إلى عهدٍ قريب كان معظم الماليزيين يعدّون الإسلامَ واللغةَ المالاوية مؤشِّرَيْن إلى الهويّة العِرقية والقومية. إلا أن جيلاً جديداً من الصينيّين الناطقين بالمالاوية يحاول تدريجياً إلغاء أن تكون اللغةُ دليلاً عِرقياً. ومع تضاؤل أثر اللغة في التمييز بين الأعراق، يكتسب الدين زخماً أكبر في تضخيم عوامل التوتُّر العِرقي أو تلطيفها.

ومن المفارقات أن أعضاء حزب ماليزيا الإسلامي "المحافظين" يروِّجون للجانب الشُّمولي للإسلام، في حين يتمسَّك أعضاءُ حزب المنظمة الوطنية "المنفتحون" بالمبادئ القومية والعِرقية أكثر من ذي قبل. وقد أكَّد قادةُ الحزب

الإسلامي في الثمانينيات للناخبين الصينيّين أن نموذج الدولة الإسلامية التي ينشدونها سيحترم المعالم والمؤسسات غير الإسلامية من شركاتٍ ومدارس ومزارات، وانتقدوا الحكومةَ لتشجيعها الغلواء الوطنية الماليزية، ووصفوا سياسات العمل المتَّبعة على أنها أمثلةٌ نموذجيةٌ للعصبية العِرقية التي تتنافى ومبادئ الإسلام الداعية إلى تجاوز حدود العِرق والقومية. هذه الانتقاداتُ الصادرة عن الحزب الإسلامي تعيد إلى الأذهان الرؤى التي أطلقها قادةٌ طلاّبيّون سابقون كانوا قد شجبوا نظامَ الأنصبة النسبية القائم على العِرق، إلا أنهم قَبِلوا فيما بعد تولّي مناصب في الحكومة. وواقع الحال أن كثيرين من قادة الحزب الحاليين كانوا من قبلُ أعضاءً في المجموعات الطلابية الإسلامية التي رفضت اتّباع أنور إبراهيم والالتحاق بصفوف حزب المنظمة الوطنية.

ويتعامل حزبُ المنظمة الوطنية UMNO مع محاولات حزب ماليزيا الإسلامي PAS لتأليف معارضةٍ متعدِّدة الأعراق على أنها خروجٌ على روح التكافل والتضامن في ماليزيا. ولطالما حذَّر مرشَّحو UMNO الناخبين الماليزيين من أن أيَّ نصرٍ تحقِّقه المعارضة سيعني حتماً نهايةً للامتيازات الخاصة المتاحة كالمنح الدراسية والقروض ورحلات الحج المموَّلة من الدولة. وفي حين ترى الحكومةُ أن نصرة الإسلام طريقةٌ لتعزيز الهوية العِرقية الماليزية وردّ المظالم الاستعمارية، ترى المعارضةُ أن مساواة الدين بالعِرق لا يؤدي إلى أكثر من إفساح المجال لشريحةٍ مميَّزةٍ من المجتمع الماليزي لفرض سيطرتها على دولةٍ منقسمةٍ أصلاً.

على أن نحواً من نصف الناخبين الماليزيين يفضِّلون البقاء تحت مظلَّة حزب UMNO في أسلوب تعامله مع الإسلام. ويسعى هذا الحزب إلى تحاشي تحدِّيات حزب PAS وغيره من الحركات الإسلامية عن طريق إقناع "أبناء الأرض" بأن السبيل الوحيد إلى سعادتهم ورخائهم يكمن في المعاملة بحسب الأفضلية. ويحاول الحزبُ الحاكم الإبقاء على فرض سيطرته بتذكير

الناس في كل مناسبة بما أنجزه خدمةً للإسلام والمسلمين، وكيف أنه يستوعب فئةَ المتشدِّدين الدينيين التي تمثِّل خطراً على مستقبلهم الاقتصادي.

لكن هذه النزعةَ الطائفية التي يبديها حزب UMNO من شأنها أيضاً أن تعمِّق الشعورَ العِرقيَّ والديني في أوساط غير المسلمين؛ إذ يشعر الكثيرون من الصينيّين والهنود بأن المسلمين غدوا أقل تسامحاً، ويوجسون خيفةً من تصاعُد الخطر إذا ما اكتسبَ الإسلامُ مزيداً من رعاية الدولة، بقطع النظر عن طبيعة الحزب الحاكم. وهكذا يتنامى إصرارُ الماليزيين بمختلف أعراقهم على الحفاظ على ميراثهم الديني والثقافي المتميِّز أكثر فأكثر. وعندما تستغلُّ الحكومةُ هذه الصحوةَ الدينية، فإنما تبعث بذلك - من حيث لا تدري - حركاتٍ مماثلةً في أوساط البوذيّين والهندوس والمسيحيّين.

وبتصادم هذه المجموعات تدخلُ البلادُ حالةً من النزاعات المريرة تتَّصل بتعليم اللغة وبناء المعابد والكنائس وتغيير المبادئ والانتماءات - وهي خلافاتٌ يدرك الساسةُ أنها تحتاج إلى حلٍّ وسط. ويجدر القول هنا إن النُّخَبَ الحزبية والاقتصادية تتعامل بأسلوبٍ ازدواجيٍّ في تمثيل الدِّين والعِرق. فالقادةُ الذين يقلقهم ضياعُ الإرث الثقافي إذا لم تتعاهده أيدٍ أمينةٌ تعزِّزه وتصونه باستمرار، هم أنفسهم يخشون تفجُّرَ الأحقاد العِرقية ما لم يُستدرك الأمرُ ببراعةٍ وحكمة.

ومثل هذه الازدواجيّة في الدين والعِرق متفشِّيةٌ في احتفالات ماليزيا بالسنة الصينيّة الجديدة ونهاية شهر رمضان، إذ تُطمَس عمداً رموزُ الاحتفالات للإيحاء بعيدٍ وطنيٍّ واحدٍ يتواصل على مدى أسبوعين. فحيثما توجَّهتَ بادرتك الإعلاناتُ واللافتات تحمل التهاني التقليدية (باللغتين الصينية والمالاوية) بسنةٍ جديدةٍ خيِّرة وبفطرٍ مبارك.

ويتبادل المسلمون التهاني بـ"السنة الجديدة"، مع أن السنة الإسلامية الجديدة لم تحلَّ بعد. ويتلقَّى الأطفالُ الماليزيون هدايا رمضان، مثلما يتلقى

الأطفال الصينيّون هدايا السنة الجديدة. وفي أيام العيد تنطلق استقبالات ما يسمّى بـ"البيت المفتوح"، وهي دعواتٌ عامةٌ تقام لتشجيع الجيران على اختلاف مشاربهم على تبادل الزيارات والهدايا الرمزية الخاصة.

ويجد الماليزيون في تمام شهر رمضان فرصةً لتنقية القلوب وتجاوُزِ أخطاء الآخرين وتوطيد العلاقات الشخصية عن طريق الصفح عن الناس وطلب الصفح منهم عن كلِّ ما مضى من إساءاتٍ في العام المنصرم. ثم يتحوَّل هذا السلوك ليكتسب صفةً قوميةً تتيح للمواطنين فرصةً للتزاور والتآثر مع أفرادٍ من أعراقٍ وأديانٍ أخرى ما كانت لتسنح في غير هذه المناسبة.

ولا تتوانى المؤسساتُ الأجنبية عن رعاية مثل هذه الاحتفالات المزدوجة. أذكر على سبيل المثال أنه في أثناء زيارتي تولَّت شركتا روثمانز ومارلبورو تمويلَ حملاتِ دعايةٍ تُبرِز مدى تلاحُم الحضارتين الصينية والماليزية، وذلك من خلال ضروبٍ من الرقص والموسيقا والحِرَف اليدوية والرياضة والفنون القتالية.

صوَّرَ أكثرُ الإعلانات انتشاراً قارِعَ طبلٍ صينياً وآخر ماليزياً يقفان وجهاً لوجه، لا يفصل أحدَهما عن الآخر إلا طبله الضخم. كلا الرجلين راح يقرع طبله بعنف؛ كلاهما رمزٌ ناطقٌ للفتوَّة والقوة والاندفاع، يحار الناظر إلى أيٍّ منهما: أعيناه المتوقِّدتان متَّجهتان إلى الآلة أمامه أم إلى صِنْوه تجاهه!